فذلكة مشروع الموازنة العامة

للعام ٢٠٢٧

الفهرس

I. المقدمة: ٣

II. في المؤشرات الاقتصادية ٧

أ. في الناتج المحلي والنمو ٧

جدول رقم ١: بعض المؤشرات الماكرو إقتصاديّة ٨

رسم بياني رقم ١: تطور الناتج المحلي الإسمي ومعدل النمو الحقيقي ٩

ب. في العجز الفعلي المحقق والميزان الأولي ٩

رسم بياني رقم ٢: الميزان المالي الإجمالي والميزان الأولي (% من الناتج المحلي) ١٠

رسم بياني رقم ٣: إيرادات الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١١

ج. في الميزان التجاري ١٢

رسم بياني رقم ٤: التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٣

رسم بياني رقم ٥: الوافدون إلى لبنان كانون الثاني – آب ١٤

جدول رقم ٢: الدين العام في نهاية العام ٢٠٢٤ ١٦

جدول رقم ٣: أرقام مشروع موازنة ٢٠٢٧ ٢١

III. في النفقات المقدرة للعام٢٠٢٧ ٢٢

جدول رقم ٤: فوائد الدين العام الملحوظة في موازنات السنين (٢٠١٧-٢٠٢٧) ٢٣

رسم بياني رقم ٥: نسبة أبرز النفقات حسب تصنيفها الاقتصادي الى اجمالي الانفاق ٢٤

رسم بياني رقم ٦: بنود الموازنة ونسبها ٢٥

رسم بياني رقم ٧: حصة أبرز الادارات العامة من الموازنة ٢٦

أ. أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ موزعة على القطاعات ٢٧

ب. خدمة الدين وتسديد المترتبات: ٤٠

رسم بياني رقم ٨: خدمة الدين العام في الموازنات العامة ٤٠

IV. في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٧ ٤١

جدول رقم ٥: إيرادات الموازنة حسب الفصول (٢٠٢٤-٢٠٢٧) ٤٢

رسم بياني رقم ٩: ايرادات الموازنة العامة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ ٤٣

رسم بياني رقم ١٠: مقارنة ايرادات الموازنة العامة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ ٤٣

I. المقدمة:

تُحال موازنة العام ٢٠٢٧ إلى المجلس النيابي في واحدة من أصعب المراحل التي عرفها لبنان في تاريخه الحديث؛ فالبلاد لم تكد تلتقط أنفاسها من سنوات الانهيار المالي والمصرفي حتى وجدت نفسها أمام حربين متتاليتين خلّفتا دماراً واسعاً في البشر والحجر، ولا سيما في الجنوب الذي ما زال جزء منه تحت الاحتلال ويعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني. فالأضرار المادية المباشرة المتراكمة قدرت بنحو ١١ مليار دولار أميركي، أي ما يوازي نحو ٢٩% من الناتج المحلي المتوقع للعام ٢٠٢٦، فيما يُرجَّح أن يتقلص الناتج المحلي الحقيقي خلال العام ٢٠٢٦ بنحو ٧%، بعد أن كان قد حقق نمواً بنسبة ٤% في العام ٢٠٢٥.

ولم تقتصر الضغوط على كلفة الحرب المباشرة، إذ تزامنت مع صدمة خارجية مصدرها التوترات الإقليمية وإقفال مضيق هرمز، وما رافق ذلك من قفزة غير مسبوقة في أسعار النفط انعكست مباشرة على كلفة المعيشة وعلى فاتورة الاستيراد في بلد يستورد الجزء الأكبر من حاجاته. وفي موازاة ذلك، تقلّصت مصادر الصمود التي طالما استند إليها الاقتصاد اللبناني في الأزمات فتراجعت الحركة السياحية والاستهلاك المحلي ، كما بقيت المساعدات الخارجية دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات. من هنا، فإن موازنة ٢٠٢٧ ليست موازنة عادية تُعدّ في ظروف طبيعية، بل هي أداة لإدارة مرحلة استثنائية يتعيّن فيها على الدولة أن توفِّق بين معالجة الطارئ وصون الاستقرار المالي والنقدي، من دون أن تفقد البوصلة نحو التعافي والإصلاح.

وتجد الحكومة نفسها أمام معادلة دقيقة ذات حدّين: الأول يفرض عليها الاستمرار في الاستجابة لتداعيات الحرب، عبر إغاثة النازحين والمتضررين، وضمان استمرار المرافق والخدمات العامة الأساسية، ومساندة المناطق والفئات الأكثر تأثراً؛ والثاني يحتّم عليها عدم الانزلاق إلى منطق "إدارة الأزمة" على حساب الإصلاحات البنيوية التي طال انتظارها. وتنطلق الحكومة في ذلك من قناعة مفادها أن الإنفاق الطارئ، مهما بلغت مشروعيته، لا يجوز أن

يتحوّل إلى مدخل لعودة العجز وتهديد الاستقرار، وأن تأجيل الإصلاح لا يؤدي إلا إلى مضاعفة كلفته لاحقاً.

وعلى هذا الأساس، عملت الحكومة على مسارين متوازيين: مسار الاستجابة الفورية للحاجات الملحّة بالتنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين، ومسار تهيئة الأرضية لتسريع وتيرة التعافي فور تحسّن الأوضاع العامة، وفي إطار المسار الثاني يمكن التوقف عند جملة من الخطوات الأساسية، أبرزها:

- على الصعيد المصرفي: إقرار القانون رقم ٢٣ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٤ وتعديلاته في شهر آب ٢٠٢٦ الرامي إلى إصلاح أوضاع المصارف وإعادة تنظيمها، ومتابعة العمل على مشروع قانون معالجة الفجوة المالية واسترداد الودائع، باعتبار أن أي نهوض اقتصادي يبقى متعذراً من دون قطاع مصرفي سليم يستعيد دوره في تمويل الاقتصاد.

- على الصعيد التجاري: السعي إلى تحويل الموقع الجغرافي للبنان إلى ميزة اقتصادية فعلية، عبر تكريسه محطة عبور إقليمية تربط المشرق والخليج بأوروبا، ولا سيما بعد الاعلان عن مشروع توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت، وإعادة فتح الطرق التجارية مع سوريا والمملكة العربية السعودية، مستفيداً من الحاجة المتزايدة إلى ممرات بديلة لمضيق هرمز وقناة السويس.

- على صعيد التمويل التنموي: تأمين محفظة قروض من البنك الدولي بنحو ١,٤ مليار دولار، موجّهة إلى قطاعات ذات أثر مباشر على التعافي كالطاقة التقليدية والمتجددة، والزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة الإعمار، والمياه، وتطوير أنظمة إدارة المالية العامة، إلى جانب شبكة «أمان» للحماية الاجتماعية ومشروع التحول الرقمي.

- على صعيد الإدارة المالية والضريبية: المضي في مكننة الإدارة الضريبية وتوسيع الخدمات الإلكترونية المقدمة للمكلفين، وإطلاق منصة الدفع الإلكتروني الحكومي (PayGov) بما يحدّ

من التعامل النقدي، والتحضير لاعتماد النظام المتكامل لإدارة المعلومات المالية (IFMIS) بهدف رفع كفاءة التحصيل وتحسين إدارة الموازنة والخزينة.

وتأتي موازنة العام ٢٠٢٧ كحلقة ضمن إطار مالي متوسط الأجل (MTFF) يغطي الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، يحدد المسار المرتقب للمالية العامة على مدى خمس سنوات انطلاقاً من فرضيات اقتصادية كلية محددة ومن برنامج إصلاحي واضح المعالم. وتقوم فلسفة هذا الإطار على قاعدة بسيطة: الإيرادات هي التي تحدد سقف الإنفاق وليس العكس، بما يمنع نشوء عجز جديد ويحمي المالية العامة من خطر تكرار تجارب الماضي. علماً أنه من شأن الفوائض المرتقبة على المدى المتوسط أن تفتح الباب أمام معالجة الملفات الكبرى العالقة، من إعادة رسملة مصرف لبنان، إلى المساهمة في رد الودائع، وصولاً إلى إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز المتعثرة واستعادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية، مع إبقاء الدين العام عند مستويات يمكن تحمّلها.

كما تشكّل هذه الموازنة رسالة جدية إلى المجتمع الدولي بأن لبنان ماضٍ في تهيئة الشروط اللازمة لبرنامج تعافٍ مع صندوق النقد الدولي، يكون مدخلاً لاستعادة الثقة واستقطاب التمويل الخارجي الذي لا غنى عنه لإعادة الإعمار. فالتجربة أثبتت أن الإصلاح والتعافي وجهان لعملة واحدة: كل خطوة إصلاحية تُختصر بها كلفة التعافي، وكل تأخير يُضاف إلى فاتورته.

وقد بُنيت موازنة العام ٢٠٢٧ على مجموعة من التوجهات الأساسية، في مقدمها التمسّك بالانضباط المالي وتحقيق أرصدة مالية إيجابية، وهو ما سمح خلال الفترة الماضية بالمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة من دون المساس باحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية. ويقوم هذا الانضباط على معادلة واضحة قوامها أن حجم الإيرادات القابلة للتحقق هو الذي يرسم حدود الموازنة، ما يجعل تعبئة الإيرادات وتحسين جودتها واستدامتها حجر الزاوية في المرحلة المقبلة.

أما على صعيد الإيرادات، فقد اختارت الحكومة عدم اللجوء إلى زيادة الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة، والتركيز بدلاً من ذلك على تحسين الامتثال الضريبي وملاحقة التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية، انطلاقاً من مبدأ أن العدالة الضريبية تقتضي أن يدفع الجميع ما يتوجب عليهم قبل التفكير في تحميل الملتزمين أعباء إضافية. وتستند هذه المقاربة إلى أدوات حديثة تشمل الرقمنة وتبادل المعلومات وتعزيز قدرات التدقيق والرقابة.

وعلى المستوى الإجرائي، استندت عملية الإعداد إلى أحكام المادة ٦٢ من قانون موازنة العام ٢٠١٧ وإلى تعميم وزير المالية رقم ١٤٤١/ص١ تاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٦، حيث جرت مناقشة مشاريع موازنات الإدارات والمؤسسات العامة المعنية خلال شهري حزيران وتموز. وقد جرى تقدير الإيرادات استناداً إلى الضرائب والرسوم المحصّلة فعلياً حتى نهاية شهر تموز ٢٠٢٦، وإلى اتجاهات التحصيل في السنوات السابقة، وإلى الفرضيات الاقتصادية الكلية المعتمدة للعام ٢٠٢٧. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلث الجهات المعنية التزم بالمهلة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون المحاسبة العمومية لإيداع مشاريع موازناتها، ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز ثقافة الالتزام بالأصول والمهل كشرط لتحسين جودة الموازنة.

بناءً على ما تقدم،

وحرصاً على إقرار الموازنة ضمن المهل الدستورية بما يتيح تنفيذها وفق الأصول منذ بداية السنة المالية، ويؤمن جباية الإيرادات المقدرة في مواعيدها والإنفاق ضمن قواعد واضحة وشفافة، تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٧، وهو مشروع متوازن تُقدَّر إيراداته بنحو ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. (حوالي ٧ مليارات دولار أميركي، أي ما يعادل ١٦,٥% من الناتج المحلي المتوقع)، تقابلها نفقات بالقيمة ذاتها، من دون أي عجز ومن دون الاعتماد على أي إيرادات استثنائية. وتسعى الحكومة من خلاله إلى موازنة تجمع بين المسؤولية المالية، والحماية الاجتماعية، ودعم النمو، وتشكل جسر عبور من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة التعافي المستدام.

ويعرض هذا التقرير تباعاً صورة عن الأوضاع الاقتصادية وأبرز مؤشراتها، ثم الوضع المالي ونتائج المالية العامة، قبل أن ينتقل إلى تفاصيل مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ من حيث الإيرادات والنفقات، ومقارنتها بقانون موازنة العام ٢٠٢٦، مع شرح أبرز التغيرات وأسبابها.

II. في المؤشرات الاقتصادية

نستعرض في ما يلي أبرز المؤشرات الاقتصادية والتطورات التي شهدتها خلال الفترة الأخيرة:

أ. في الناتج المحلي والنمو

شهد العام ٢٠٢٥ بوادر تعافٍ فعلي للاقتصاد اللبناني، إذ سجّل الناتج المحلي نمواً حقيقياً بنسبة ٤% بعد انكماش بنحو ٥,٢% في العام ٢٠٢٤، وتراجع معدل التضخم الوسطي من ٤٥,٢% إلى ١٤,٦%، ليبلغ الناتج الإسمي نحو ٣١٩٧٩٠٥ مليار ل.ل. (حوالي ٣٥,٧ مليار دولار). غير أن العام ٢٠٢٦ جاء ليقطع هذا المسار، إذ أدت الحرب إلى شلل واسع في عدد من القطاعات، وإلى تراجع ملموس في الإنفاق الاستهلاكي والحركة السياحية، ما يُتوقع أن يُترجم انكماشاً حقيقياً في الناتج بنحو ٧%. غير أن ارتفاع الأسعار حال دون تراجع الناتج بالقيمة الإسمية، إذ يُقدَّر أن يبلغ نحو ٣٤١٣٨٤٥ مليار ل.ل. (حوالي ٣٨,١ مليار دولار) في العام ٢٠٢٦، أي بنمو إسمي يقارب ٦,٨%، مع معدل تضخم وسطي يقارب ١٧%. وهذا يعني عملياً أن المواطن اللبناني يدفع أكثر مقابل كمية أقل من السلع والخدمات، أي أن التحسن الإسمي يخفي تراجعاً فعلياً في مستوى المعيشة.

وبالنسبة للعام ٢٠٢٧، تقوم تقديرات مشروع الموازنة على فرضية تحقيق نمو حقيقي بحدود ٣% مع تراجع التضخم إلى نحو ١٠%، ليصل الناتج الإسمي إلى ما يقارب ٣٨٢٢١٢٦ مليار ل.ل. (حوالي ٤٢,٧ مليار دولار)، أي بزيادة إسمية تقارب ١٢% عن العام ٢٠٢٦. ولا بد من قراءة هذا الرقم بحذر، فهو يمثل في الجزء الأكبر منه استرداداً جزئياً لما

خسره الاقتصاد خلال العام ٢٠٢٦ أكثر منه انطلاقة فعلية لمرحلة نمو جديدة؛ إذ حتى مع تحقق هذه الفرضية، سيبقى الناتج الحقيقي في العام ٢٠٢٧ دون مستواه في العام ٢٠٢٥. ويبقى تحقق هذا السيناريو رهناً بتوافر حد أدنى من الاستقرار الأمني والسياسي، وبوصول التمويل التنموي المرتقب، وبصمود تحويلات المغتربين.

أما على المدى المتوسط، فتفترض توقعات وزارة المالية عودة النمو الحقيقي إلى نحو ٥% في العامين ٢٠٢٨ و٢٠٢٩ و٤,٥% في العام ٢٠٣٠، مع تراجع تدريجي للتضخم إلى ٧% و٦% و٥% على التوالي، مشروط بانخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع تكاليف الشحن والنقل الدولي، في حال استمرار الاستقرار وتقدّم مسار الإصلاحات.

وعلى صعيد الأسعار، شهد مؤشر أسعار الاستهلاك عودة إلى الارتفاع بعد فترة من التباطؤ، فبعد أن انخفض معدل التضخم السنوي إلى حدود ١١% مطلع العام ٢٠٢٦، عاد ليرتفع إلى نحو ١٦,٧% في شهر آب، متأثراً بصورة رئيسية بالارتفاع الحاد في أسعار المحروقات عالمياً. ويبقى هذا المعدل، على ارتفاعه، بعيداً جداً عن مستويات التضخم المفرط التي تخطت ٢٥٠% في ذروة الأزمة، إلا أنه يشكل إنذاراً بضرورة الحفاظ على الانضباط المالي والنقدي لمنع عودة الدوامة التضخمية.

جدول رقم ١: بعض المؤشرات الماكرو إقتصاديّة[1]

البيان	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦ (م)	٢٠٢٧ (م)
الناتج المحلي الإسمي (مليارل.ل.)	٢٧٢٨٤٠٢	٣١٩٧٩٠٥	٣٤١٣٨٤٥	٣٨٢٢١٢٦
الناتج المحلي الإسمي (مليارد.أ.)	٣٠,٥	٣٥,٧	٣٨,١	٤٢,٧
نمو الناتج الإسمي	%٢٠,٨	%١٧,٢	%٦,٨	%١٢,٠
معدل النمو الحقيقي	%٥,٢-	%٤,٠	%٧,٠-	%٣,٠
معدل التضخم (وسطي)	%٤٥,٢	%١٤,٦	%١٧,٠	%١٠,٠

المصدر: وزارة المالية. سعر الصرف المعتمد ٨٩,٥٠٠ ل.ل. للدولار الأميركي.

[1] علماً أن أحدث رقم للناتج المحلي الإجمالي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي يعود لعام ٢٠٢٤. أما في ما خص أرقام العام ٢٠٢٥ وبعده فهي أرقام تقديرية وضعت بتاريخ إعداد الموازنة، وهي قابلة للتعديل بناءً على مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وآخرها في أيلول ٢٠٢٦، ضمن الإطار المالي المتوسط الأمد.

رسم بياني رقم ١ : تطور الناتج المحلي الإسمي ومعدل النمو الحقيقي

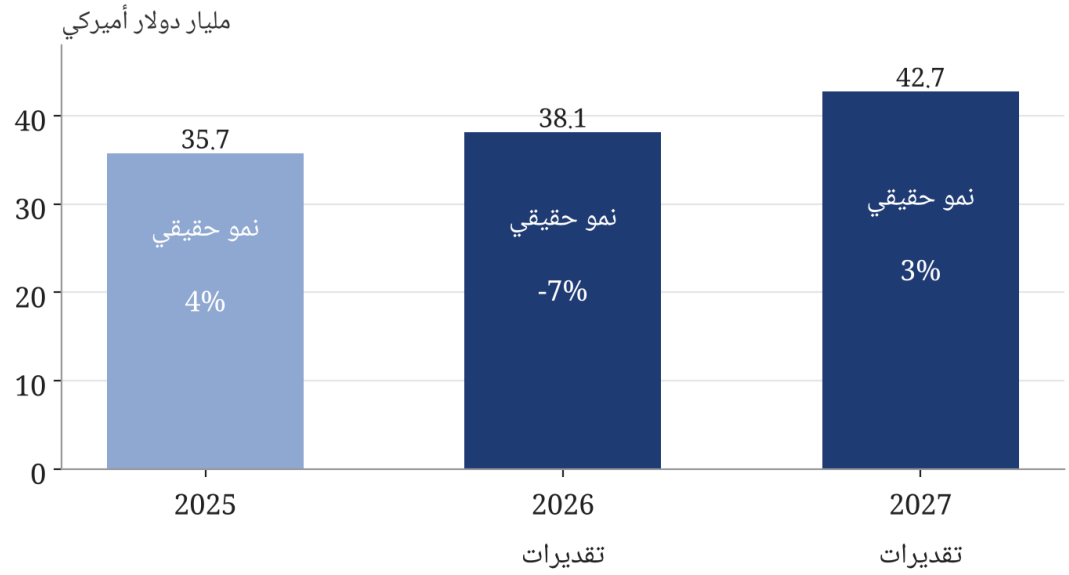

المصدر: تقديرات وزارة المالية.

ب. في العجز الفعلي المحقق والميزان الأولي

شكّل العجز المالي على مدى عقود السمة الملازمة للمالية العامة في لبنان، وكان أحد الأسباب الرئيسية لتراكم الدين العام وصولاً إلى الانهيار. غير أن المرحلة الأخيرة شهدت تحولاً لافتاً في هذا المجال، إذ نجحت المالية العامة، رغم قساوة الظروف، في تحقيق أرصدة مالية إيجابية بفضل سياسة صارمة في ضبط الإنفاق وإدارة حذرة للسيولة. ولم يكن لهذا التحول بعد محاسبي فحسب، بل كان له أثر نقدي مباشر: فالفوائض المتراكمة في حسابات الدولة لدى مصرف لبنان ساهمت في امتصاص السيولة بالليرة (التعقيم المالي)، ما دعم استقرار سعر الصرف من دون الحاجة إلى السحب من الاحتياطات بالعملات الأجنبية، بل ساعد على تعزيزها، وأتاح بالتالي هامشاً أوسع للتعامل مع سحوبات المودعين وفق التعاميم الصادرة.

وتُظهر النتائج المالية على أساس نقدي هذا التحول بوضوح: فقد سجّلت المالية العامة فائضاً إجمالياً بقيمة ٢١٣٨٠ مليار ل.ل. (٠,٨% من الناتج) في العام ٢٠٢٤، ارتفع إلى

نحو ١٢٩٣٠٥ مليار ل.ل. (٤,٠% من الناتج) في العام ٢٠٢٥، أي ما يزيد على ستة أضعاف. كما سجّل الميزان الأولي[٢] فائضاً بنحو ١٥٦٤٩١ مليار ل.ل. (٤,٩% من الناتج) في العام ٢٠٢٥ مقابل ٣٨٣٢٥ مليار ل.ل. (١,٤%) في العام ٢٠٢٤، فيما بلغت مدفوعات الفوائد ٢٧١٨٦ مليار ل.ل. (٠,٩% من الناتج) عام ٢٠٢٥ مقابل ١٦٩٤٥ مليار ل.ل. (٠,٦% من الناتج) عام ٢٠٢٤ مع توقع دفع فوائد بحدود ١٣٤٠٢ مليار ل.ل. (٠,٤% من الناتج) هذا العام. وتشير التقديرات للعام ٢٠٢٦ إلى استمرار تحقيق فائض، وإن بمستوى أدنى، إذ يُقدَّر الفائض الإجمالي بنحو ٣٩١٠٥ مليار ل.ل. (١,١% من الناتج) والفائض الأولي بنحو ٥٢٥٠٦ مليار ل.ل. (١,٥% من الناتج)، ويعكس هذا التراجع بشكل أساسي ارتفاع النفقات، ولا سيما كلفة الرواتب والأجور بعد الزيادات المقرّة، إلى جانب تداعيات الحرب على النفقات الاجتماعية لتغطية التكلفة المتزايدة لعمليات الإغاثة ودفع المستحقات للنازحين ، في وقت حافظت فيه الإيرادات على مسارها التصاعدي. ويؤكد ذلك أن هامش الأمان المالي الذي تحقق في العام ٢٠٢٥ قد تقلّص بصورة ملحوظة، ما يستدعي التشدد في الحفاظ على التوازن خلال العام ٢٠٢٧.

رسم بياني رقم ٢: الميزان المالي الإجمالي والميزان الأولي (% من الناتج المحلي)

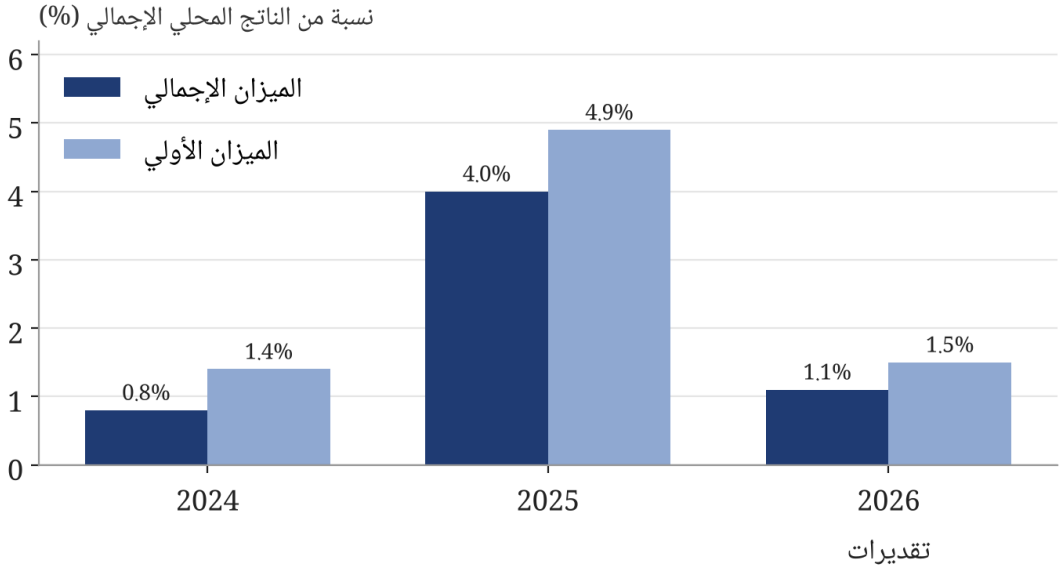

المصدر: وزارة المالية – النتائج المالية على أساس نقدي للعامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ وتقديرات العام ٢٠٢٦.

[٢] بعد استثناء المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة).

وقد ارتكز هذا الأداء على التحسن المستمر في إيرادات الموازنة[٣]، التي ارتفع المحصّل منها من نحو ٣٠٦٠٣٤ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٤ (١١,٢% من الناتج) إلى نحو ٤٩٣٧٢٤ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٥ (١٥,٤% من الناتج)، أي بزيادة تفوق ٦١%، ويُقدَّر أن تبلغ نحو ٥٧٩٠٢٢ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٦ (١٧,٠% من الناتج) رغم الانكماش الاقتصادي، فيما تُقدَّر في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ بحوالي ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. (١٦,٥% من الناتج)، أي بزيادة تقارب ٢٧,٤% عن المحصّل الفعلي في العام ٢٠٢٥. ويعكس هذا المسار، إلى جانب أثر ارتفاع الأسعار، نتائج الإصلاحات الإدارية وتحسين التحصيل أكثر مما يعكس توسعاً في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، تبقى الإيرادات دون متوسطها التاريخي قبل الأزمة البالغ ١٩,٧% من الناتج، وتُقدَّر هذه الفجوة بنحو ٣,٢ نقاط مئوية من الناتج في العام ٢٠٢٧، أي ما يقارب ١٢٤٠٠٠ مليار ل.ل. (حوالي ١,٤ مليار دولار)، وهو ما يمثل الهامش الذي يمكن استعادته تدريجياً عبر تحسين الامتثال ومكافحة التهرب.

رسم بياني رقم ٣: إيرادات الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

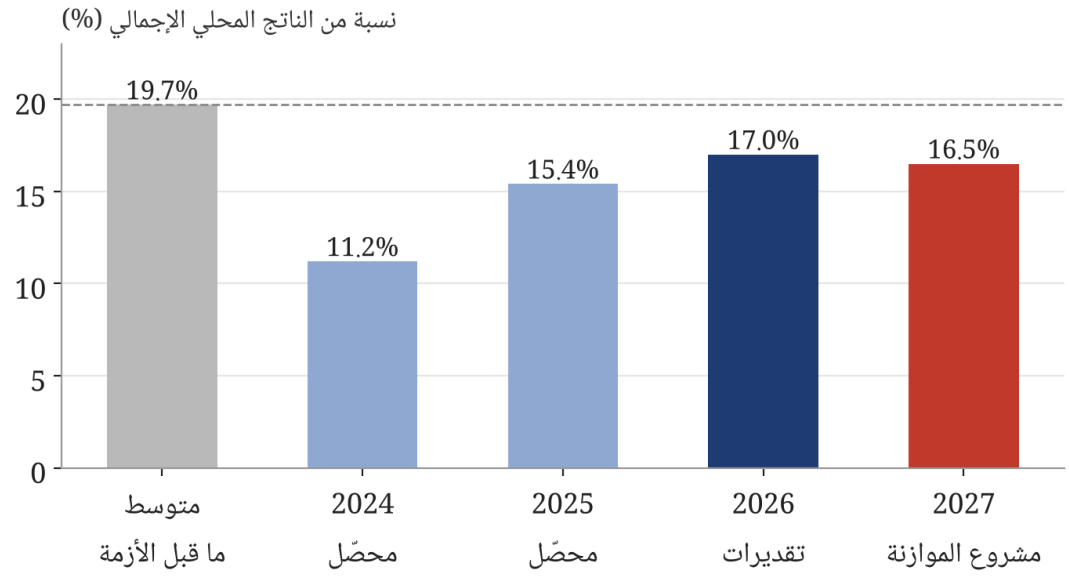

المصدر: وزارة المالية.

[٣] مع الأخذ بالإعتبار بأن هذه الإيرادات لا تشمل إيرادات الخزينة

وفي ما يخص مشروع موازنة العام ٢٠٢٧، يبلغ مجموع إيرادات الموازنة المقدرة حوالي ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. (نحو ٧ مليارات دولار أميركي، أي ١٦,٥% من الناتج المحلي المتوقع)، علماً أن المشروع لا يتضمن أي واردات استثنائية أو قروض. وبما أن إعتمادات النفقات حُددت بما يعادل مجموع إيرادات الموازنة المقدرة، فإن المشروع لا يتضمن أي عجز. ويستدعي تحقيق هذه التقديرات متابعة دقيقة للتحصيل خلال السنة، ومواصلة الإصلاحات على جميع الاصعدة لا سيما في الإدارتين الضريبية والجمركية بما يعزز الامتثال ويوسّع القاعدة الضريبية.

ويندرج ذلك في سياق الإطار المالي المتوسط الأجل ٢٠٢٦-٢٠٣٠ الذي يلتزم بعدم العودة إلى العجز، ويهدف إلى تحقيق فوائض أولية تُوجَّه نحو معالجة الالتزامات الكبرى المترتبة على الأزمة، ولا سيما إعادة رسملة المصرف المركزي، والمساهمة في استرداد الودائع، وإعادة هيكلة الدين بالعملات الأجنبية والسعي إلى تغطية بعض تكاليف إعادة الإعمار، بما يُبقي نسبة الدين إلى الناتج على مسار قابل للاستدامة. ولهذا، فإن استمرار تحقيق فوائض أولية إيجابية يُعدّ في هذه المرحلة خياراً استراتيجياً لا يمكن التخلي عنه قبل إنجاز إعادة هيكلة القطاع المصرفي ووضع خطة قابلة للتطبيق لاستعادة الودائع.

ج. في الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري اللبناني من خلل بنيوي مزمن مردّه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية والاعتماد المفرط على الخارج لتأمين الحاجات من المحروقات والغذاء والسلع الاستهلاكية والوسيطة. وتكفي الإشارة إلى أن قيمة الواردات بلغت في العام ٢٠٢٥ ما يوازي ٦٠% تقريباً من الناتج المحلي (أي ما يقارب ٢١,٤ مليار دولار)، وهذه النسبة المرتفعة تعني أن جزءاً كبيراً من الطلب الداخلي يتسرّب إلى الخارج بدلاً من أن يحفّز الإنتاج المحلي.

وقد تفاقم هذا الوضع خلال العام ٢٠٢٦، إذ تشير بيانات الجمارك إلى ارتفاع قيمة الواردات بنحو 5% خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني الى آب من ١٣,٦٦٤ مليار دولار العام ٢٠٢٦ مقارنة بـ ١٣,٠٣٩ مليار دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠٢٥، وذلك في وقت كان فيه النشاط الاقتصادي ينكمش. ويُعزى هذا الارتفاع بجزء كبير منه إلى أثر الأسعار، ولا سيما الارتفاع الكبير في أسعار النفط الناتج عن إقفال مضيق هرمز كما في زيادة تكاليف التأمين والنقل الدولي ، ما يعني أن لبنان يدفع كلفة أعلى لاستيراد الحاجات ذاتها، الأمر الذي ينعكس بدوره على الأسعار المحلية ومعدلات التضخم. وفي المقابل، بلغت قيمة الصادرات ٢,١٩٦ مليار دولار خلال الفترة من كانون الثاني الى آب ٢٠٢٦، مقارنة بـ٢,٤١٣مليار دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠٢٥، ما يرفع العجز في الميزان التجاري إلى نحو ١١,٤٦٨مليار دولار خلال هذه الفترة.

رسم بياني رقم ٤: التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

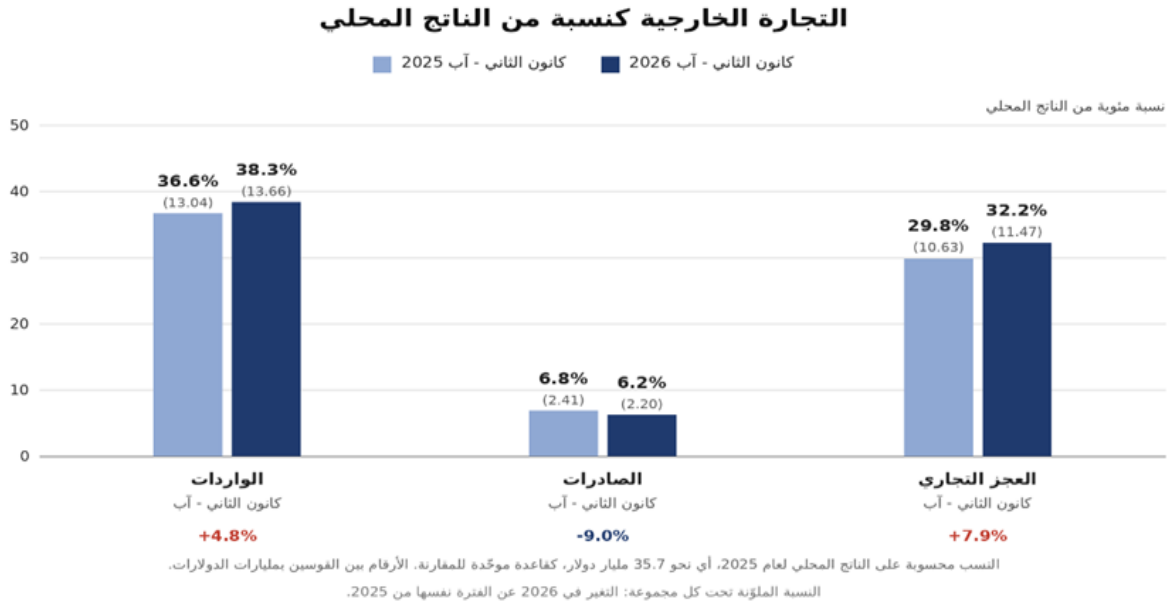

وتزداد خطورة هذا العجز في ظل تراجع مصادر التمويل الخارجي التي كانت تعوّضه تقليدياً، فعائدات السياحة انخفضت بفعل الأوضاع الأمنية، حيث سجلت حركة الوافدين

إلى لبنان تراجعًا بنسبة ٢٥,٢% من كانون الثاني ٢٠٢٦ لغاية أب ٢٠٢٦ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، كما أن المساعدات والتمويل الخارجي لم يرتقيا إلى مستوى الحاجة، وبالتالي يضع ذلك ضغوطاً إضافية على ميزان المدفوعات وعلى سعر الصرف، ويعزز أهمية الحفاظ على الانضباط المالي كخط دفاع أول عن الاستقرار النقدي.

رسم بياني رقم ٥: الوافدون إلى لبنان كانون الثاني – آب

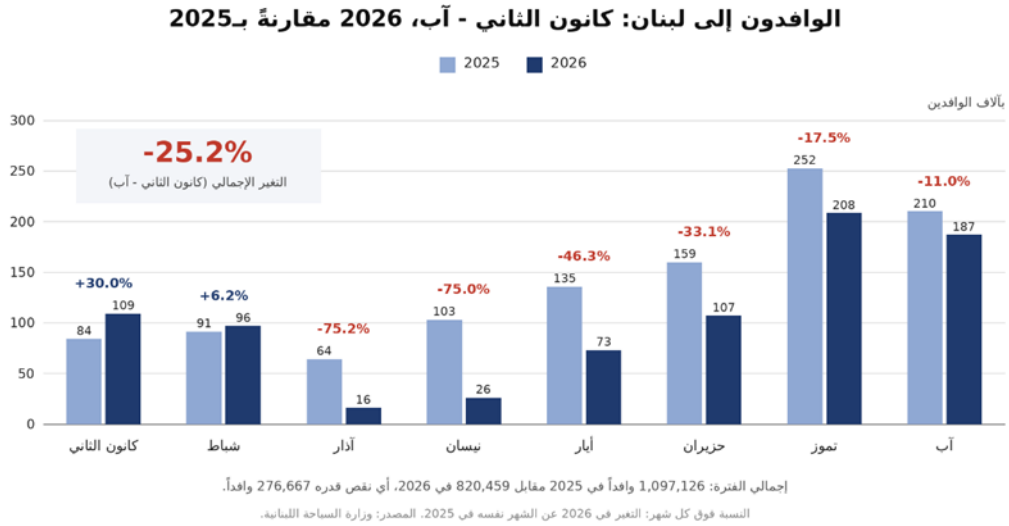

وانطلاقاً من ذلك، تعمل الحكومة على تحويل التحدي الإقليمي إلى فرصة، من خلال إعادة تموضع لبنان كمنصة عبور وتجارة على الساحل الشرقي للمتوسط، تربط أسواق سورية والأردن والعراق ودول الخليج بالأسواق الأوروبية، وتشكّل خياراً بديلاً أو مكملاً للممرات البحرية التقليدية المتأثرة بالأزمات. ويرتكز هذا التوجه على ورشة تحديث للعمل الجمركي تشمل: إدخال أجهزة الكشف المعتمدة على الذكاء الاصطناعي (AI Scanners) وأنظمة التتبع الإلكتروني للشحنات (Cargo Tracking) لتقليص مهل التخليص، وإنشاء وحدة متخصصة بإدارة المخاطر لتشديد الرقابة والحد من التهريب والتهرب، وتطوير نظام ASYCUDA، فضلاً عن مشروع توسعة مرفأ بيروت، إعادة تأهيل معبر المصنع الحدودي وتشغيل مطار القليعات، وإعداد دراسة لتقييم الممرات التجارية الدولية. ومن المتوقع أن

تنعكس هذه الإجراءات على المدى المتوسط زيادةً في حركة الترانزيت وفي الإيرادات الجمركية، وتحسناً في ميزان الخدمات، بما يساهم في تخفيف الضغط على الحساب الخارجي.

د . وضعية الدين العام

بلغ الدين العام الإجمالي للحكومة في نهاية العام ٢٠٢٤ نحو ٤,١٤٧,٣٥٦ مليار ل.ل.، أي ما يعادل ٤٦,٣ مليار دولار أميركي على أساس سعر صرف ٨٩,٥٠٠ ل.ل. للدولار، وما يقارب ١٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي. يشكّل الدين بالعملات الأجنبية نحو ٩٨,٣% من مجموعه (٤,٠٧٧,٣٧١ مليار ل.ل.)،

ويتوزع بين سندات اليوروبوندز بقيمة ٣,٨٦٩,٥٦٧ مليار ل.ل. (حوالي ٤٣,٢ مليار دولار) والقروض الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف بقيمة ٢٠٧,٨٠٤ مليار ل.ل. (حوالي ٢,٣ مليار دولار). ويُلاحظ أن ما يقارب نصف رصيد اليوروبوندز (١,٩١٠,٠٧٠ مليار ل.ل.، أي نحو ٢١,٣ مليار دولار) يمثّل متأخرات غير مسددة من الأصل والفوائد مع الفوائد المقدّرة عليها، تراكمت منذ التوقف عن سداد هذه السندات في العام ٢٠٢٠.

جدول رقم ٢: الدين العام في نهاية العام ٢٠٢٤

البيان	مليارل.ل.	مليارد.أ.	% من المجموع
الدين العام الإجمالي	**٤,١٤٧,٣٥٦**	**٤٦,٣٤**	**%١٠٠,٠**
أولاً: الدين بالليرة اللبنانية	**٦٩,٩٨٥**	**٠,٧٨**	**%١,٧**
منه: سندات الخزينة بالليرة	٦٨,١٦١	٠,٧٦	%١,٦
ثانياً: الدين بالعملات الأجنبية	**٤,٠٧٧,٣٧١**	**٤٥,٥٦**	**%٩٨,٣**
سندات اليوروبوندز	٣,٨٦٩,٥٦٧	٤٣,٢٤	%٩٣,٣
- الأصل غير المستحق	١,٩٣٢,٥٩١	٢١,٥٩	%٤٦,٦
- المتأخرات (أصل وفوائد)	١,٩١٠,٠٧٠	٢١,٣٤	%٤٦,١
- الفوائد المستحقة	٢٦,٩٠٦	٠,٣٠	%٠,٦
القروض الخارجية	٢٠٧,٨٠٤	٢,٣٢	%٥,٠
- قروض متعددة الأطراف Multilateral	١٦٦,٨٠٣	١,٨٦	%٤,٠
- قروض ثنائية Bilateral	٣٩,٦٨٩	٠,٤٤	%١,٠
- قروض من القطاع الخاص	١,٣١٢	٠,٠١	%٠,٠
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (تأشيرية)	**%١٥٢**		

المصدر: وزارة المالية – مديرية الدين العام / مصرف لبنان. لا تتضمن الأرقام أي كلفة محتملة لإعادة رسملة مصرف لبنان.
نسبة الدين إلى الناتج تأشيرية (أُعيد تقييم الدين على أساس سعر الصرف المعتمد في احتساب الناتج).

في المقابل، يواصل الدين بالليرة اللبنانية تراجعه، إذ انخفض إلى ٦٩,٩٨٥ مليار ل.ل. في نهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٩١,٣١٧ مليار ل.ل. في نهاية العام ٢٠٢٣، أي بنسبة ٢٣,٤%، ولم يعد يمثّل سوى ١,٧% من مجموع الدين العام. ويعود ذلك إلى انخفاض سعر الصرف بالاضافة الى توقف الدولة منذ العام ٢٠٢٤ عن إصدار سندات خزينة جديدة بالليرة اللبنانية، مع الاستمرار في تسديد المستحق منها، ما أدى أيضاً إلى إطفاء رصيد أذونات الخزينة القصيرة الأجل بالكامل.

وفي ظل غياب أي إصدارات سندات خزينة جديدة، سواء بالليرة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية، بات التغير في الدين العام محصوراً عملياً بالتغير في قيمة القروض الخارجية، أي بالفرق بين السحوبات على القروض الميسّرة المعقودة مع الجهات المقرضة والتسديدات المستحقة عليها، فيما يتراجع رصيد الدين بالليرة مع كل استحقاق يُسدَّد.

وعليه، فإن اعتمادات الفوائد الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ لا تعكس سوى الفوائد المترتبة على القروض بالعملات الأجنبية وعلى سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، ولا تتضمن أي فوائد على سندات اليوروبوندز. لذلك لا يجوز اعتماد هذا الرقم أساساً للمقارنة، لا مع كلفة خدمة الدين في السنوات السابقة، ولا مع ما ستكون عليه في المرحلة المقبلة.

إذ من المرتقب أن يتغيّر هذا الرقم جذرياً بعد إنجاز إعادة هيكلة سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (اليوروبوندز) وبعد إعادة رسملة مصرف لبنان، وما سينتج عنهما من جدولة جديدة لخدمة الدين. إن أرقام الدين الحالية لا تتضمن أي قيمة تقديرية لإعادة الجدولة هذه، على أن تضاف الى قيمة الدين العام عند الوصول الى اتفاق مع حاملي سندات الخزينة بالعملات الاجنبية، مع العلم أن البدء بهذه المفاوضات معهم يعتمد حاليا على الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والى استكمال العمل التشريعي على قانون الفجوة المالية وتحديد آلية توزيع الخسائر.

لقد أثبتت التجربة أن الاستقرار المالي ليس هدفاً محاسبياً بحد ذاته؛ بل هو شرط أساسي لاستقرار سعر الصرف، ولتعزيز احتياطي مصرف لبنان، و لدعم السحوبات المصرفية، ولإعادة بناء الثقة و جذب التمويل الخارجي. إن الوصول إلى بر الأمان لن يتحقق الا عبر استعادة قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة، وإصلاح مؤسساتها، وإعادة بناء قطاعها المصرفي، وتحفيز الاستثمار والإنتاجية. فالقيد المالي الصارم الذي يحكم موازنة

٢٠٢٧ لا يعني تجميد دور الدولة، بل يعني إعادة توجيه الموارد المحدودة نحو الأولويات الأكثر إلحاحاً والأعلى مردوداً اقتصادياً واجتماعياً

وعليه، فإن مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ يمثل خطوة إضافية في هذا المسار :موازنة مسؤولة مالياً، حامية اجتماعياً، داعمة للنمو، ومهيئة للانتقال من مرحلة الأزمات إلى مرحلة التعافي المستدام.

أما بالعودة الى مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ ومضمونه، فقد حمل في طياته أهداف تنموية عديدة في مختلف القطاعات (البيئي والثقافي وقطاع الاتصالات وغيره)، سيجري بيانها بالتفصيل لاحقاً في سياق هذا التقرير. كما أعطيت الأولوية ككل عام للإنفاق الصحي، الأمني والاجتماعي بحيث كان الهدف يقضي بتحسين الأوضاع المعيشية والحد من مشاكل البطالة والفقر عبر التركيز على توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك عبر زيادة الاعتمادات مع تضمين الموازنة كلفة التطويع الجديد استناداً إلى القرارات الصادرة في هذا الإطار. ولا بد من الإشارة إلى أن البعد الاجتماعي قد شكل أحد المحاور الأساسية لموازنة ٢٠٢٧، خصوصاً في ظل مستويات الفقر والهشاشة وتداعيات الحرب على الأسر والمجتمعات المحلية. فهدف مشروع موازنة ٢٠٢٧ توسيع الإنفاق الاجتماعي ومساندة الأسر والأفراد الأكثر فقراً، والمتضررين والنازحين لا سيما في المناطق التي تحملت العبء الأكبر للأزمة والحرب. وقد رُصد للمجال الاجتماعي إجمالي اعتمادات متنوعة توزعت بين مختلف الوزارات المعنية،سيؤتى على ذكرها بالتفصيل لاحقا في سياق هذا التقرير ،نذكر منها رصد حوالي ١٧٥٥٥ مليار ل.ل. لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية المخصصة لمختلف برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية منها ٦٣٠٧ مليار ل.ل.، لبرنامج «أمان» و٣١٣٤٢,٥ مليار ل.ل. للاستشفاء ضمن موازنة وزارة الصحة العامة و ل.ل.٩٨٨٣,٣ لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و حوالي ٧٠٠٠ مليار ل.ل. لدعم النازحين و المتضررين جراء الحرب. وتعكس هذه الاعتمادات التزام الدولة بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، مع مواصلة العمل على تحسين استهدافها وكفاءتها وفعاليتها.

مع الاشارة الى انه وفي إطار حرص الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين والتخفيف من الأعباء المعيشية والاجتماعية التي تواجههم، ولا سيما في ظل تفاقم أزمة السكن والشح في مصادر التمويل، تتضمن الموازنة تخصيص اعتمادات بقيمة ٣١١٧,٥ مليار ل.ل. للمؤسسة العامة للإسكان بهدف دعم برامج القروض السكنية المدعومة واعطاء قروض للطاقة الشمسية. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل تعثر الوساطة المالية وتراجع قدرة القطاع المصرفي على توفير القروض السكنية، بما يحرم شريحة واسعة من المواطنين من إمكانية تملك مسكن. ومن شأن إعادة تفعيل القروض السكنية المدعومة أن تساهم في تأمين السكن الملائم للمواطنين، وفي الوقت نفسه تحفيز الطلب وإعادة تنشيط الحركة في القطاع العقاري .

من جهة أخرى، فقد تم المضي بالإصلاحات في ما خص إعداد مشروع الموازنة بطريقة حديثة بحيث تكون الوزارات التجريبية نموذجاً فعّالاً في عملية تحضير الموازنة، وبالتالي تعتمد آلية حديثة تقوم على تصنيف كل جهة نفقاتها وإعادة ترتيب أولوياتها وفقاً لجداول معدة لهذه الغاية ووفقاً للسقوف المحددة لها وبشكل يضمن تحقيق أهدافها ومراجعة إنفاقها دون المساس بنفقاتها المهمة ويعزز نهج الانضباط في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. علماً أن الوزارات المعنية هي التالية: وزارة الطاقة والمياه، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة البيئة، وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية. وهنا لا بد من ذِكرها أولاً والإشارة إلى التزام بعضها فقط بالتعليمات والسقوف المحددة لإعداد موازنتها في حين إغفال بعضها الآخر عن الأمر. مع الإشارة إلى أن هذه العملية ما زالت حديثة وتحتاج لنجاحها إلى تعاون والتزام تام من كامل المعنين لتحقيق غايتها وتعزيز نهج الانضباط في إعداد وتنفيذ الموازنة على جميع المستويات. هذا بالاضافة الى العمل على وضع إطار مالي متوسط المدى بالتنسيق مع الجهات الدولية بغية التحول التدريجي إلى تعافٍ شامل بالإضافة إلى السعي إلى تفعيل أداء القطاعات المختلفة دعماً للنمو ولتحسين المؤشرات الماكرو اقتصادية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بما يضمن زيادة في القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.

تجدر الإشارة إلى أنه تم لحظ جزء من كلفة تطبيق القانون ٢٠٢٥/٢٤ بنسبة ٤٠% أولياً للجهات التي أمنت المعلومات المطلوبة وكذلك تغطية كلفة ٦ رواتب إضافية وفق المرسوم الصادر بهذا الخصوص تحت رقم ٣٦٢٨ بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٢ والزيادة في التعويضات العائلية والمنح المدرسية العائدة للعسكر المتقاعد، هذا بالاضافة الى لحظ كلفة زيادة اضافية للرواتب بحدود ٦ رواتب من المزمع تطبيقها تدريجياً في العام المقبل وقد رصدت الاعتمادات ذا الصلة ضمن احتياطي العطاءات في الموازنة العامة بحدود ٣٢٠٠٠ مليار ل.ل.

ويعرض هذا التقرير الإيرادات والنفقات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٧ بالمقارنة مع تلك العائدة لقانون موازنة العام ٢٠٢٦، مع تبيان أهم أسباب الفروقات وأبرز النفقات التي يتشكّل منها هذا المشروع، كما وأبرز المستجدات التي لحقت بمختلف القطاعات في لبنان والتي أدّت إلى تعديل الاعتمادات الملحوظة لها.

وللغوص أكثر في محتوى مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٧ وأرقامه، نشير أولاً إلى أن إجمالي الإنفاق العام من جاري واستثماري والبالغ حوالي ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. قد تضمن اعتماداً بقيمة ١٥٤٣١,٨ مليار ل.ل. تسديداً لجزء من الفوائد على سندات الخزينة والقروض بعد أن كان حوالي ٢٥٩٣٠,٧ مليار ليرة عام ٢٠٢٦. ويقابل هذا الإنفاق إيرادات موازنة ضريبية وغير ضريبية تم تقديرها أيضاً بحوالي ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. وهنا نشير إلى أنه لم يتم لحظ اعتماداً للفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية أسوة بالمعمول به منذ العام ٢٠٢١ مع التأكيد على أهمية المفاوضات مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة الدين العام وعدم استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية بموازاة إجراء إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي الذي يعاني تعثراً ومشاكل عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة وفقدان الثقة به.

أما بالنسبة لقوانين البرامج، وبعد أعوام من المطالبة في مراجعتها وتيويمها وإلغاء ما لم يعد من ضمن الأولويات بعد تبدل المعطيات وتدهور الأوضاع المالية، واستناداً إلى توصية جانب لجنة المال والموازنة، تم إرسال كتاب من وزارة المالية تحت رقم ٣٩٦/ص١ في

٢٠٢٦/٢/١٠ في هذا الإطار واستتبع بصدور كتاب عن جانب رئاسة الحكومة تحت رقم ٣٢٩/ص في ٢٠٢٦/٢/١١ عُمم على مختلف الإدارات لتيويم المعطيات وللإفادة في ما خصها تمهيداً لتجميع كافة الإفادات واتخاذ القرار المناسب بشأنها. وهنا لا بد من أن نشير إلى محدودية الجهات المعنية التي وردت إلينا إجابتها، ما يستدعي المتابعة الحيثية للبت بالمسألة بشكل جذري. ولحين اتخاذ ما يلزم، تم تضمين نص يقضي بإلغاء قوانين البرامج الموجودة لضآلة الاعتمادات المتوفرة ولضرورة إجراء دراسة شاملة لها. ونشير في هذا الإطار أن ما كان ملحوظاً للعام ٢٠٢٧ في قانون موازنة العام ٢٠٢٦ كان مقدراً بحوالي ١١٨٤ مليار ل.ل.

وبالتالي، يُبيّن الجدول أدناه أرقام مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٧ لناحية النفقات والإيرادات والعجز الحاصل، إضافة إلى العجز الأولي المرتقب:

جدول رقم ٣: أرقام مشروع موازنة ٢٠٢٧

قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٧ (بمليار ل.ل.)	
النفقات الجارية	**٥٧٠٢٩٩**
منها خدمة الدين	١٥٤٣٢
النفقات الاستثمارية	**٥٨٥٦٩**
مجموع النفقات	**٦٢٨٨٦٨,٠**
الإيرادات	**٦٢٨٨٦٨,٠**
العجز المرتقب	٠,٠
فائض أولي/عجز أولي	١٥٤٣٢
نسبة العجز / النفقات	%٠,٠

وهنا لا بد من الإشارة في ما خص النفقات الاستثمارية المحدودة في هذا المشروع بأنه قد تم الأخذ بالاعتبار مسألة القروض التي تمنح في هذا المجال، علماً أنه سيعول في دعم هذا النوع من الإنفاق على التمويل الخارجي بصورة رئيسية.

وبالتالي، بعد مقارنة الإيرادات والنفقات العامة المقدرة للعام ٢٠٢٧، لم يسجل في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٧ أي عجز أسوة بموازنتي العام ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

III. في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٧

تم إعداد مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٧ مع الأخذ بالاعتبار حاجات الإدارات الضرورية جداً وتبريراتها وأهداف الحكومة وقد تم تنفيذ قرارها رقم ٢٠٢٦/٢ الذي قضى بزيادة ٦ رواتب إضافية للعاملين في القطاع العام ومضاعفة التعويضات العائلية لتبلغ ٣٥ ضعفاً عن عام ٢٠٢٠ بالاضافة إلى الاستمرار في إعطاء نسبة ١٠٠% للمتقاعدين العسكريين وفق التعرفة المحددة في تعاونية موظفي الدولة ولحظ اعتماد اضافي لزيادة اضافية بمعدل ٦ رواتب ليصبح الاجمالي ١٢ راتب اعتبارا من شهر ايلول ٢٠٢٧، كل ذلك إلى جانب لحظ جزء من كلفة تطبيق قانون الايجارات الجديد للأبنية غير السكنية على الدولة اللبنانية.

غير أنه وبالرغم من كل هذه الاضافات، تبقى أزمة رواتب القطاع العام قائمة إذ أنها لم تحل حلاً جذرياً بل شهدت، وما زالت، معالجات مجتزأة واستنسابية خلقت هوة بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة وضمن القطاع العام نفسه من جهة أخرى. ناهيك عن التعقيدات الناتجة عن تشعب الراتب وتشرذمه لكثرة النصوص والمراسيم والقرارات الصادرة وهذا ما يستوجب المعالجة السريعة.

وقد شكلت اعتمادات الرواتب والأجور وملحقاتها الملحوظة في البند ١٣ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ ما نسبته ٢٤,٠٨% من إجمالي الإنفاق بعد أن كان ٢٣,٦٦% عام ٢٠٢٦. علماً أنها تضمنت هذا العام كلفة إعطاء ٦ رواتب إضافية للعاملين في القطاع العام. غير أنه مقابل ذلك، فقد لحظت وكالعادة رواتب البعثات في الخارج في وزارة الخارجية والمغتربين على اساس ٨٩٥٠٠ و تضمنت أيضاً رواتب الملحقين الاقتصاديين.

وقد بلغ إجمالي البندين ١٣و ١٥ (المنافع الاجتماعية) حوالي ٣٦١٧٦٧ مليار ل.ل. أي ما نسبته ٥٧,٥٣ % من إجمالي الإنفاق مقابل ٢٧٤٠٨٥,١ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ اي نسبة ٥٠,٩١ %.

أما في ما خص النفقات الجارية الأخرى، فقد جرت مراجعة اعتمادات الادارات العامة التشغيلية من قرطاسية و كهرباء وغيرها مع التركيز على تلك التي تندرج في صلب عملها وتلك ذات الأهداف التي تبغي الحكومة تحقيقها.

ولا بد من الاشارة الى استمرار إشكالية الفوائد المستحقة على القروض وسندات الخزينة الداخلية والخارجية سيما بعد تعليق سداد مستحقات سندات الخزينة (Eurobonds) بالعملة الأجنبية منذ العام ٢٠٢١ . ويبين الجدول أدناه الملحوظ لها خلال الأعوام المنصرمة.

جدول رقم ٤: فوائد الدين العام الملحوظة في موازنات السنين (٢٠١٧-٢٠٢٧)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
فوائد على الديون بالعملة المحلية	٤٧٩١	٥١٨٧	٥٠٤٦	١٠٦١	٢٩٨٦	٢٥٧٠	٧٣٠٨	٧٦٠٧	٧٤٨٢,٧	٨٤٥٤,٥	١٩٥١,٨
فوائد على الديون بالعملة الأجنبية	٢٣٠٩	٣٠٢٧	٣٢٦٦	٣٦٣٣	١٢٠	١٢٠٠	٥٤٧٥	٧٠٤١	٢٤٠٠٢,٢	١٧٤٧٦,٢	١٣٤٨٠
المجموع:	٧١٠٠	٨٢١٤	٨٣١٢	٤٦٩٤	٣١٠٦	٣٧٧٠	١٢٧٨٣	١٤٦٤٨	٣١٤٨٥,٠٣	٢٥٩٣٠,٧	١٥٤٣١,٨

ملاحظة: الفوائد بالعملة الاجنبية لا تتضمن الفوائد على سندات الخزينة الأجنبية (Eurobonds)

إضافة إلى ذلك، فقد تم زيادة ١٩٨٠٠ مليار ل.ل. على الاعتمادات الملحوظة في باب النفقات المشتركة والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بحيث قُدرت الاعتمادات بـ ٩٥١٧٤ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٧ مقابل ٧٥٣٧٤ مليار ل.ل. ملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٢٦ ومرد ذلك بالدرجة الأولى، إلى جانب تيويم المعطيات، إلى زيادة ما يعادل ٦ رواتب إضافية إلى هذه المعاشات أسوة بالموظفين في الخدمة الفعلية.

علماً أن احتياطي الموازنة قد جرت زيادته بحوالي ٢٨٠٦٥,٣ مليار ل.ل. ليصبح ٤٩٨٦٥,٣ مليار ل.ل. مقابل ٢١٧٩٩,٩ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦، وذلك بعد تعديل بعض بنوده ومراجعتها. فقد انخفض احتياطي تغذية مختلف بنود الموازنة من ١٤٦٧٦,٣ مليار ل.ل. الى

٩٢٤١,٧ مليار ل.ل. أي بحدود ٥٤٣٤,٦ مليار ل.ل. علماً أنه قد تم تخصيص ١٥١ مليار ل.ل. ضمنه لزوم دفع المتأخرات في الاكتتابات بالإضافة إلى ١٥٠٠ مليار ل.ل. لتغطية المتأخرات الناتجة عن عدم دفع أي جهة في القطاع العام نسبة الـ ٣٠% من بدل المثل المتوجبة على الإيجارات وكذلك المستحقات التي لم تقم الجهات المعنية بتقديرها للعام المقبل نتيجة تطبيق قانون الإيجارات الجديد. أما احتياطي الرواتب والأجور، فقد تم زيادته ١٥٠٠ مليار ل.ل. مقارنة بالعام ٢٠٢٦ ، إذ أنه أخذت بالاعتبار قرارات التوظيف في السلك العسكري وغيره كما تم زيادة احتياطي العطاءات ٣٢٠٠٠ مليار ل.ل. لزوم الرواتب الـ٦ الاضافية.

ويبيّن الرسم البياني أدناه، توزيع نفقات الموازنة العامة وحصة كل منها من إجمالي النفقات العامة :

رسم بياني رقم ٥: نسبة أبرز النفقات حسب تصنيفها الاقتصادي الى اجمالي الانفاق

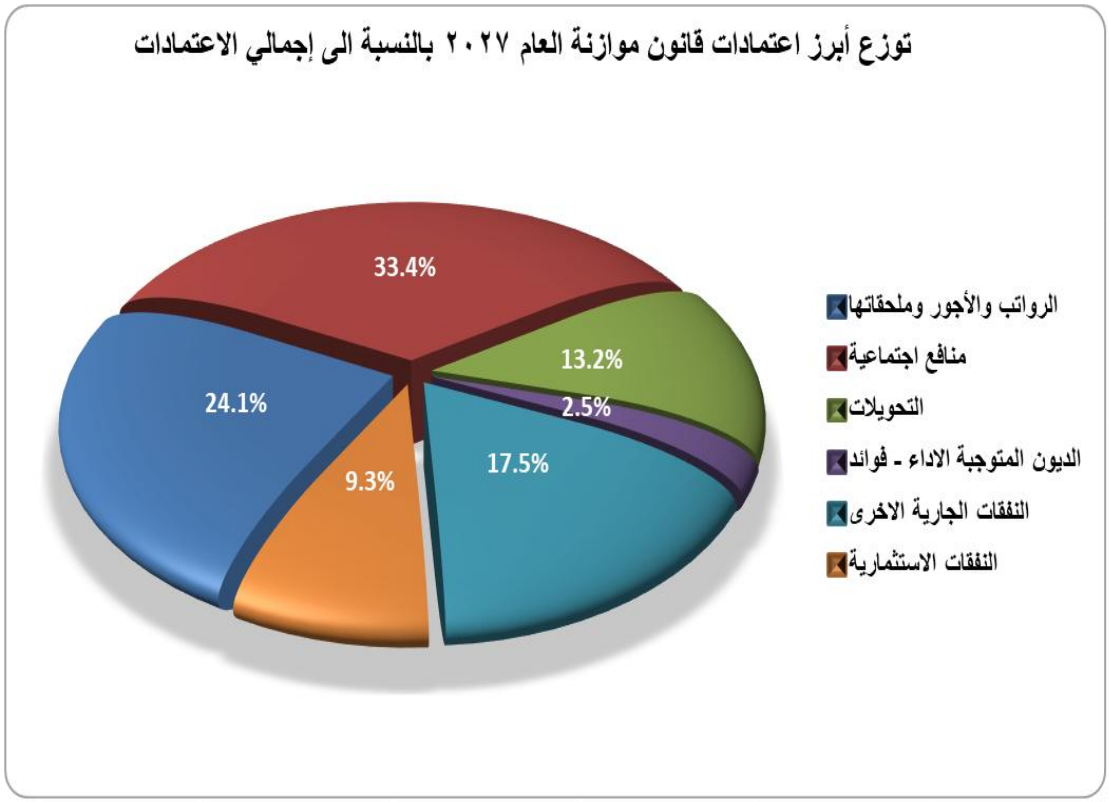

وبالتالي فقد بلغت النفقات الجارية في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ حوالي ٥٧٠٢٩٨,٥ مليار ل.ل. وقد شكلت نسبة ٩٠,٦٩% من إجمالي النفقات تاركة فقط ٩,٣١ % للنفقات الاستثمارية ما قيمته ٥٨٥٦٩,٤٩ مليار ل.ل..

وبنتيجة ذلك، بلغت نفقات الموازنة العامة في هذا المشروع ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. كما سبق وذكر مقابل ٥٣٨٤١٥,٦ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٦ أي بارتفاع بحوالي ٩٠٤٥٢,٤ مليار ل.ل. أما بمقارنة النفقات العامة لعام ٢٠٢٧ دون النفقات المشتركة والاحتياطي (٤٦٨٣٩٦,٨ مليار ل.ل.) مع تلك العائدة لموازنة العام ٢٠٢٦ (٤١٥٣١٠,٩ مليار ل.ل.)، فتظهر زيادة بحوالي ٥٣٠٨٥,٨ مليار ل.ل.

ومرد هذا الفرق في اجمالي النفقات بالدرجة الأولى الى تضمين الزيادة الناتجة عن تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٦/٢ كما سبق وذكر وكلفة التطويع الجديد في الأجهزة العسكرية وزيادة الايجارات واعتمادات وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيره.

ويبين الرسم البياني التالي نسبة كل بند من بنود النفقات الجارية والاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ بالمقارنة مع قانون موازنة العام ٢٠٢٦:

رسم بياني رقم ٦: بنود الموازنة ونسبها

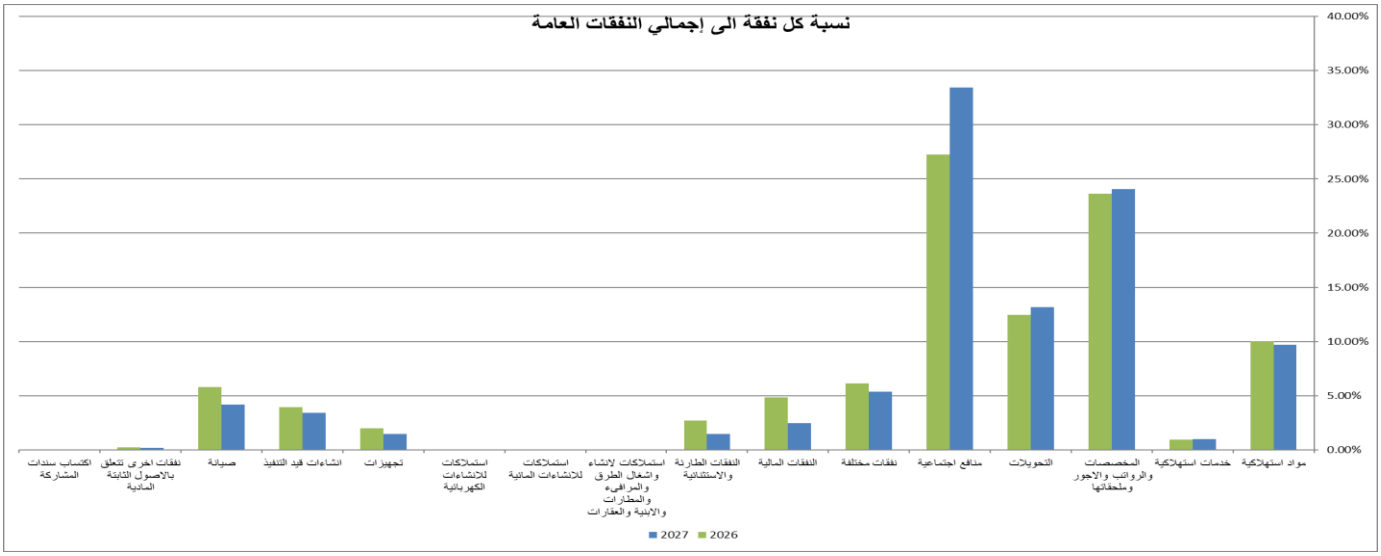

أما الرسم البياني التالي، فيظهر نسبة موازنة بعض الادارات العامة من اجمالي النفقات وذلك دون البابين ٢٦ و ٢٧ ، ما يعطي لمحة عن الأولويات :

رسم بياني رقم ٧: حصة أبرز الادارات العامة من الموازنة

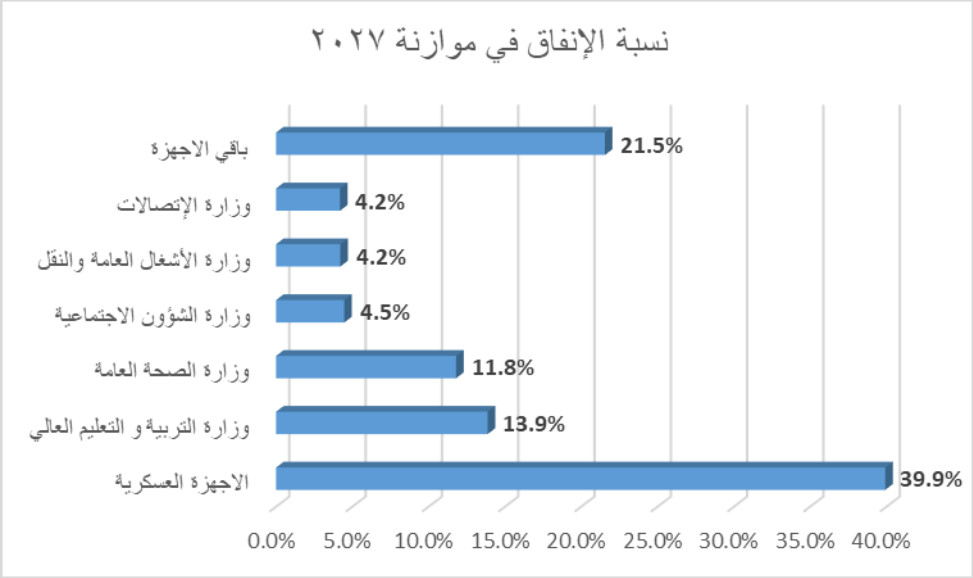

ويمكن الاستنتاج مما تقدم حجم الحصة من الموازنة العامة المخصصة للقطاع الاجتماعي والصحي والامني والتربوي. وسيتم تالياً الغوص في أبرز الزيادات التي لحقت بكل قطاع وذلك بناء على مقارنة النفقات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ مع تلك الملحوظة في موازنة العام ٢٠٢٦.

أ. أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ موزعة على القطاعات

في القطاع الصحي:

١) زيادة ٢٠٠٠ مليار ل.ل. على الإعتماد المرصد **لنفقات الاستشفاء** ضمن موازنة **وزارة الصحة العامة** ليصبح ٣١٣٤٢,٥ مليار ل.ل. بعد أن كان ٢٩٣٤٢,٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦.

٢) زيادة ٤٤٧,٥ مليار ل.ل. كمساهمة إجمالية **للنفقات التشغيلية للمستشفيات الحكومية** ضمن موازنة **وزارة الصحة العامة** ليصبح الاعتماد ٢٢٣٧,٥ مليار ل.ل. بعد أن كان ١٧٩٠ مليار ل.ل. وذلك لتفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها.

٣) زيادة ٦١,٢٧٥ مليار ل.ل. ضمن موازنة **وزارة الصحة العامة** على نبذة "**مساهمات إلى هيئات لا تتوخى الربح**" ليصبح الاعتماد حوالي ١٥٢٥ مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي ١٤٦٤ مليار ل.ل. وقد طالت هذه الزيادات عدة جهات منها مركز سرطان الأطفال في لبنان (١٢,٥٣٥ مليار ل.ل.) ، الصليب الأحمر اللبناني بما فيه بنك الدم (٤,٦١٥ مليار ل.ل.)، كاريتاس لبنان (٤,٨٢٥ مليار ل.ل.) كما وتمّ لحظ ١٩,٦٥ مليار ل.ل. لكل من جمعية الهيئة الصحية الإسلامية وجمعية كشافة الرسالة الإسلامية.

٤) زيادة حوالي ٣٩٤ مليار ل.ل. لبرنامج الرعاية الصحية الأولية ضمن موازنة **وزارة الصحة العامة** نبذة نفقات شتى متنوعة ليصبح الإعتماد حوالي ٥٧٧ مليار ل.ل. لتأمين الأدوية المزمنة واللقاحات وذلك بعد انخفاض الدعم الدولي.

٥) زيادة الاعتماد الملحوظ في مشروع موازنة **المديرية العامة لأمن الدولة** في ما خص **نفقات المعالجة في المستشفيات في الداخل** بقيمة ٥٠ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ٣٢٠ مليار ل.ل. بعد ان كان ٢٧٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. كما وزيادة الإعتماد الملحوظ للجيش على هذه النبذة بحوالي ١١٥٠ مليار ل. ولإدارة الجمارك بقيمة ٢١ مليار ل.ل. كل هذه

الزيادات جاءت بالدرجة الأولى لتغطية انعكاس التطويع الذي يحصل في السلك العسكري.

٦) زيادة اعتمادات **الأدوية** لعدة جهات وذلك بقيمة إجمالية بلغت ٢٣٨ مليار ل.ل. توزعت بين المديرية العامة لأمن الدولة (١مليار ل.ل.)، إدارة الجمارك (١٥ مليار ل.ل.) والجيش (٢٢٢ مليار ل.ل.)...

٧) زيادة حوالي ٤٦٥٥مليار ل.ل. على نبذة "**أدوية**" ضمن مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة** ليصبح الإعتماد حوالي ١٧٢٩٥ مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي ١٢٦٤٠ مليار ل.ل. في موازنة العام ٢٠٢٦ من ضمنه ١٧٩٠ مليار ل.ل. لزوم تسديد مستحقات و ٤٠٢٧,٥ مليار ل.ل. لشراء الأدوية لصالح مرضى الضمان الإجتماعي.

٨) زيادة ٢٦,٨١ مليار ل.ل. على نبذة لوازم متخصصة في مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة – المختبر المركزي للصحة العامة** ليصبح الإعتماد ٤٤,٧٥ مليار ل.ل. وذلك لشراء اللوازم للمختبر المزمع افتتاحه خلال العام ٢٠٢٧.

٩) زيادة الإعتماد المخصص لنبذة تجهيزات للمعلوماتية في مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة – مديرية الصحة العامة** بقيمة ١٥ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ١٥,٩ مليار ل.ل. كما تمت زيادة الإعتماد المخصص للنبذة نفسها في المختبر المركزي للصحة العامة بقيمة 72 مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ٧٤,٦٩١ مليار ل.ل.

في القطاع التربوي:

١) زيادة ٩٠١ مليار ل.ل. على مشروع موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي- المديرية العامة للتربية-التعليم الاساسي** نبذة مساهمة اجمالية للنفقات التشغيلية ليصبح الاعتماد الإجمالي ٣٩٨٠,٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ٣٠٧٩,٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ وذلك بالاستناد الى القانون رقم ٥٨٣ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٣ الذي نص في مادته ٥٢ على:إعفاء تلامذة مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي من مساهمة الأهل في تغذية صندوق المدرسة الرسمية وذلك في اطار إلزامية رعاية التعليم المقرة بموجب المادة ٤٩ جديدة من القانون

رقم ٦٨٦ تاريخ ١٩٩٨/٩/١٦واستنادا إلى قرار وزير التربية والتعليم العالي في هذا الإطار بالإضافة الى ضرورة تغطية مفاعيل المرسوم ٢٠٢٥/١٨٩

٢) زيادة الإعتماد المخصص **للمركز التربوي للبحوث والإنماء في وزارة التربية والتعليم العالي** بحوالي ٢٩٢ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد حوالي ٥٦٨,٧٨٦ مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي ٢٧٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ . تعود الزيادة المطلوبة بصورة أساسية إلى بدء تطبيق المناهج التربوية الجديدة بصورة تدريجية اعتباراً من العامين ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، على أن يستكمل تطبيقها على مختلف الصفوف حتى عام ٢٠٣١.

٣) زيادة **مساهمة الجامعة اللبنانية** بحوالي ٢٧١٩ مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد حوالي ١٥٠٧٣ مليار ل.ل. بعد أن كان ١٢٣٥٣ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. وتعود هذه الزيادة بصورة رئيسية الى تضمين كلفة تفرغ أساتذة جامعيين سنداً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٦/٢/١٦ والموزعين على ٤ دفعات اعتباراًمن أيلول ٢٠٢٦ بالإضافة الى تنفيذ أحكام المرسوم٢٩٢٣ (تعديل قيمة التعويضات العائلية) كما ولحظ كلفة الرواتب الإضافية الستة مع الإستمرار بتضمين مشروع موازنة الجامعة حوالي ٩٢٠,٧ مليار لزوم إنشاء كليات جديدة وتخفيض عدد المباني المستأجرة.

٤) زيادة ١١٠٨,٥ مليار ل.ل. على **اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية** ليصبح الاعتماد حوالي ٥٥٣٢ مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي ٤٤٢٣ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. تعود الزيادة بصورة أساسية الى زيادة الرواتب والتعويضات، ارتفاع أعداد الأساتذة والمستفيدين (توظيف ١٣ موظف جديد وتوقع دخول أساتذة جامعيين جدد) ما يرفع كلفة الرواتب والتقديمات الإجتماعية والتعليمية.

٥) لحظ اعتماد بقيمة ٤١ مليار ل.ل. لتأمين اعمال النظافة والصيانة والتشغيل لمبنى وزارة التربية والتعليم العالي المركزي ضمن موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي- المديرية العامة للتربية**.

في القطاع الأمني:

١) تضمين الاعتمادات اللازمة لتغطية تطويع عناصر جديدة لدى الاجهزة العسكرية ومنها **الجيش** ضمن موازنة **وزارة الدفاع الوطني** منها تطويع ١٤٠ تلميذ ضابط بكلفة سنوية

حوالي ٧٣ مليار وذلك استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم٩-٢ تاريخ ٢٠٢٦/٥/٧ وتعيين ٣٠٠ تلميذ رتيب من بين العسكريين والمدنيين بكلفة سنوية حوالي ١٥٣ مليار ل.ل. وذلك استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم ٥-٩-١٢ تاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٣ كما وتعيين ٢٣٥ رقيب اختصاص و١٦٥ عريف اختصاص من بين العسكريين والمدنيين بكلفة سنوية ٣٨٢,٢٢٤ مليار ل.ل. وقد تم على هذا الأساس زيادة عدة نبذات ذات صلة ضمن الموازنة العامة منها الرواتب والنقل المؤقت والتعويضات المختلفة وتقديمات متنوعة. كذلك بالنسبة لتطويع ١٥٠ مراقب مساعد في ادارة الجمارك اذ تم زيادة الاعتمادات ١٣٢,٢٦٤ مليار ل.ل. وكذلك ٣٠٠ خفير وارتقاب تعيين ١٥٠٠ عنصر في قوى الامن الداخلي منهم ١٠٠٠ دركي و٥٠٠ رتيب استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٣ بالاضافة الى تضمن الموازنة تعيين ٧٠٠ مأمور جديد وتطويع ١٠٠ مفتش درجة٢ متمرن في الأمن العام و ٧١٠ عناصر مأمور متمرن في أمن الدولة.

٢) زيادة حوالي ١٩٩ مليار ل.ل. على الإعتمادات المخصصة لنبذة **تغذية** للأجهزة العسكرية موزعة كالتالي: **وزارة الدفاع الوطني – الجيش** بقيمة ٢٠ مليار ل.ل.، **وزارة الداخلية والبلديات – قوى الامن الداخلي والسجون** بقيمة ١٤٧,٥ مليار ل.ل. (منها ١١٠ مليار ل.ل. للسجون) و ٢٠ مليار ل.ل. **للأمن العام** (منها لتغذية الموقوفين) و ١٠,٨ مليار ل.ل. **لأمن الدولة.**

٣) زيادة ٤٠٥ مليار ل.ل. على نبذة قطع غيار لوسائل النقل ضمن موازنة **وزارة الدفاع الوطني – الجيش** ليصبح الإعتماد ١٤٠٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٠٠٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. تعود الزيادة المطلوبة الى الحاجة لتأمين محركات لطوافتين عسكريتين إضافة الى مستلزمات الصيانة والإطارات لنحو ٦٠٠ آلية من نوع هامفي.

٤) زيادة ٥٦ مليار ل.ل. على نبذة زيوت وشحوم ضمن موازنة **وزارة الدفاع الوطني – الجيش** ليصبح الإعتماد ٢٥٠ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٩٤ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ وذلك نتيجة شراء آليات جديدة لفوج الهندسة وفوج الإنتقال وتغطية النفقات المترتبة عن ذلك بالدرجة الأولى.

٥) زيادة بنحو ٥٢٠٦ مليار ل.ل. في الإعتمادات المخصصة للتقديمات المدرسية للأجهزة العسكرية والأمنية. وقد توزعت هذه الزيادة على الشكل الآتي: ٣٨٦٧ مليار **للجيش**، ٧٥٠ مليار ل.ل. **لقوى الامن الداخلي والسجون** ، ٣١٢ مليار ل.ل. **للأمن العام** ، ١٣٤ مليار

ل.ل. **لإدارة الجمارك**، ١٣١,٢٧٦ مليار ل.ل. **للمديرية العامة لأمن الدولة**. اضافة الى ١١,٤ مليار ل.ل. **للمديرية العامة للإدارة ضمن موازنة وزارة الدفاع الوطني**. تعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى الى تضمين موازنة الأجهزة العسكرية كلفة تغطية المنح المدرسية للمتقاعدين العسكريين بنسبة ١٠٠% مما تقدمه تعاونية موظفي الدولة في هذا الخصوص.

٦) زيادة حوالي ١٨٢٥ مليار ل.ل. على نبذة محروقات للأجهزة العسكرية وقد توزعت هذه الزيادة كالتالي: حوالي ١٣٢٩ مليار ل.ل. ل**قوى الأمن الداخلي والسجون**، ٢٨٦,٢٥ مليار ل.ل. **للأمن العام**، ١٢٠ مليار **للمديرية العامة لأمن الدولة** و٩٠ مليار **لإدارة الجمارك**.

٧) الإستمرار في تضمين موازنة **وزارة الدفاع - الجيش** اعتماد بقيمة ٥٠٣,٥ مليار ل.ل. على نبذة تقديمات لنفقات اجتماعية نظراً للأوضاع الحالية.

في القطاع القضائي:

١) زيادة ١,٩ مليار ل.ل. على بدلات الأتعاب في مشروع موازنة **وزارة العدل – الإدارة المركزية** ليصبح الإعتماد ٢ مليار ل.ل. لتغطية جزء من أتعاب المحامين المتعلقة بدعاوى التحكيم التي تتولاها هيئة القضايا.

٢) زيادة على رواتب الموظفين الدائمين في مشروع موازنة **وزارة العدل – الإدارة المركزية** ليصبح الإعتماد ٢٤ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٩ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ نتيجة لحظ كلفة تعيين ٤٠ قاضياً جديداً في معهد الدروس القضائية وموظفين جدد.

٣) تضمين مشروع موازنة **محكمة التمييز** اعتماد بقيمة ٩٠٠ مليون ل.ل على نبذة **اشتراكات في مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية** وذلك لتسديد اشتراكات محكمة التمييز في شبكة مجالس القضاء العليا الفرنكوفونية ومنظمة محاكم التمييز الفرنكوفونية، بالإضافة إلى جمعية النواب العموم العرب.

٤) تضمين مشروع موازنة **وزارة العدل-الإدارة المركزية** اعتماد بقيمة ٢٣٠٠ مليار ل.ل **لإشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاضد القضاة** كما واعتماد بقيمة ١٠ مليار ل.ل. **لإشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاضد المساعدين القضائيين.**

في القطاع الاقتصادي:

١) لحظ مساهمة للرواتب والأجور بقيمة ٣٥,٩٨ مليار ل.ل. ضمن **مشروع موازنة معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس – وزارة الإقتصاد والتجارة** وذلك بعد توقف ايراداتهم الذاتية نتيجة انتهاء عقد تأجير أرض للأمم المتحدة في منشآت المعرض.

٢) زيادة حوالي ١٢٦ مليار ل.ل. على مساهمة **المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال).** ليصبح الإعتماد ١٦٩,٩٥٧ مليار ل.ل. بعد ان كان ٤٣,٨٧٥ مليار ل.ل. وذلك بهدف إعادة تفعيل دور المؤسسة وتطوير بنيتها المؤسسية والرقمية من خلال تحديث البوابة الإلكترونية، تعزيز الأمن السيبراني، اطلاق نظام لإدارة علاقات العملاء، استكمال التدقيق المحاسبي وتوسيع الأنشطة الترويجية والاستثمارية.

٣) زيادة اعتمادات **مصلحة الابحاث العلمية الزراعية - موازنة وزارة الزراعة** بحدود ١٢٢,٥ مليار ل.ل. لترتفع من ٤٤٦,٧ مليار ل.ل. الى ٥٦٩,٢ مليار ل.ل. وذلك بهدف تمويل إنشاء وتجهيز مراكز جديدة في مرفأ بيروت والمطار والحدود اللبنانية السورية من جهة المصنع إضافة الى تغطية كلفة تكليف شركة متخصصة بإجراء أعمال التدقيق المحاسبي عملاً بأحكام التعميم ١٤٤١ تاريخ ٢٠٢٦/٥/٦.

٤) لحظ مساهمة بقيمة ٤٩,٨٩١ مليار ل.ل. **للهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء** ضمن مشروع موازنة **رئاسة مجلس الوزراء** بهدف تمكينها من مباشرة مهامها وتفعيل دورها في مجال الرقابة على سلامة الغذاء.

٥) لحظ مساهمة بقيمة ١٦,٩٦٨ مليار ل.ل. **للمجلس اللبناني للإعتماد COLIBAC** ضمن مشروع موازنة **وزارة الصناعة** وهو المرجع لاعطاء شهادة مطابقة / اعتماد للشركات والمؤسسات والمختبرات لتصبح مؤهلة ومعترف بها دولياً، حيث تم تعيين مدير للمجلس.

٦) لحظ للمرة الأولى اعتماد بحدود ٦٨,٥ مليار **للهيئة الوطنية للمنافسة- وزارة الإقتصاد والتجارة** منها ٥٧,٤٣ مليار مساهمة للرواتب والاجور وذلك تأميناً لانطلاقتها بعد تعيين رئيسها.

في القطاع الثقافي:

١) زيادة حوالي ٨٢ مليار ل.ل. على مساهمة **المعهد الوطني العالي للموسيقى- وزارة الثقافة** ليصبح الإعتماد حوالي ١٥٨٢ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٥٠٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ وذلك نتيجة الزيادات التي طرأت على الرواتب والأجور، اضافة الى الأعباء المترتبة عن مفاعيل بدلات الإيجار الجديدة.

٢) زيادة حوالي ١٢,٥٧ مليار ل.ل. على مساهمة **المكتبة الوطنية- وزارة الثقافة** ليصبح الإعتماد حوالي ٣٩,٥٩ مليار ل.ل. بعد ان كان حوالي ٢٧,٠١٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦.

في القطاع البيئي:

١) تضمين مشروع موازنة **وزارة البيئة** مساهمة اجمالية للنفقات التشغيلية بقيمة ١٤٠٠ مليار ل.ل. مخصصة لتشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة علماً أن هذا الإعتماد كان يلحظ سابقاً ضمن موازنة نفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد تم نقله إلى موازنة وزارة البيئة اعتباراً من موازنة العام ٢٠٢٥ .

٢) زيادة ٩٦ مليار ل.ل. على نبذة مساعدات أخرى داخل القطاع العام ضمن **موازنة وزارة البيئة** للمشاريع البيئية في المحافظات وبالإشتراك مع البلديات واتحاد البلديات ليصبح الإعتماد ١٤٦ مليار ل.ل. بعد ان كان ٥٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦.

٣) تضمين مشروع موازنة **وزارة البيئة** اعتماد بقيمة ٦ مليار ل.ل. على نبذة نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة وذلك للاستعانة بخبراء واستشاريين لمراقبة عملية معالجة النفايات الصلبة.

في القطاع الاجتماعي:

١- لحظ حوالي **٩٢٢٧ مليار ل.ل** على مساهمة **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** للعام ٢٠٢٧ دون الاشتراكات مقابل حوالي ١٢٥٣٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. تضمنت هذه المساهمة ٣١٢,١ مليار ل.ل. لتسديد القسط الأول من ديون الدولة اللبنانية بالإضافة إلى تسديد

مساهمة الدولة بنسبة ١% عن قسم المتقاعدين وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٦ والبالغة ٣٠٤٢ مليار ل.ل. كما وتم لحظ حوالي ٦٥٦ مليار ل.ل. على اشتراكات الدولة عن العاملين في الادارات العامة مقابل حوالي ٦٢٢ مليار ل.ل. كانت ملحوظة عام ٢٠٢٦.

٢-زيادة حوالي ١٢٥٣ مليار ل.ل.على المساهمات **داخل القطاع العام** ضمن مشروع موازنة **وزارة الشؤون الاجتماعية** للعام ٢٠٢٧ ليصبح الإعتماد حوالي ٩١٧٣ **مليار ل.ل.** مقابل **٧٩٢٠ مليار ل.ل.** كان ملحوظاً عام ٢٠٢٦. وقد تضمن هذا الإعتماد: مخصصات **مراكز الخدمات الانمائية** (حوالي ١٥٤٩ مليار ل.ل.)، البرنامج الوطني للتأهيل والتدريب والوقاية (٩,٦ مليار ل.ل.) ،**البرنامج الوطني لتأمين حقوق المعوقين** الذي بلغ حوالي ١٢٦٤ مليار ل.ل. بعد أن كان حوالي ١٢٥٤ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٦، مخصصات **برنامج أمان** الذي بلغت اعتماداته حوالي ٦٣٠٧ مليار ل.ل. بعد أن كانت حوالي ٤٩٢٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦، **بيت المحترف** (١٧,٦١٩ مليار ل.ل.)، **المجلس الأعلى للطفولة** (حوالي ١٧ مليار)، **لجنة الأدوية** (حوالي ٤ مليار ل.ل.) و**مخيمات العمل التطوعي** (٣,٦٩٤ مليار ل.ل.). زد على ذلك، فقد تم لحظ اعتماد بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٨٣٨١ **مليار** ل.ل. للعام ٢٠٢٧ **كمساهمات لغير القطاع العام مقابل حوالي ٨٠٩٥ مليار ل.ل.** ملحوظ لعام ٢٠٢٦، علماً أن هذا الاعتماد خصص لتغطية كلفة عدة مشاريع، منها **مشاريع الحماية من الانحراف والرعاية المتخصصة ٢٢٥ مليار ل.ل و ٢٥٠ مليار** ل.ل. **كمخصصات مشاريع حماية الاحداث المعرضين للخطر، بالاضافة إلى الرعاية الاجتماعية البالغة ٤٠٠٠ مليار** ل.ل. **ورعاية المعوقين ٣١٦٥ مليار** ل.ل.. **ومشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية** (حوالي ٥٢٦ مليار ل.ل.) و**مشاريع إنمائية** ٢١٥,٥ مليار ل.ل.والجدير ذكره، إلى أن تعديلات عديدة طالت مختلف نبذات موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية وقد جاءت نتيجة إعادة ترتيب الأولويات ووضع الجهات المعنية رؤية استراتيجية للقطاع الاجتماعي.

٣-لحظ اعتماد للعام ٢٠٢٧ بقيمة حوالي ٩٨٤٥ مليار ل.ل. ضمن موازنة مجلس الجنوب وآخر بحوالي ٣٠٨٣ مليار ل.ل. ضمن موازنة الهيئة العليا للإغاثة لدفع مساعدات للمتضررين وبدلات الإيواء والتدعيم الإنشائي وكل ما يرتبط بالإعتداءات الإسرائيلية بما فيها كلفة المستعان بهم لزوم اعمال الكشف والتخمين والإحصاءات وغيره .

٤-لحظ اعتماد بقيمة ٣١١٧,٥ مليار لصالح المؤسسة العامة للاسكان منه ٢١١٧,٥ مليار ل.ل. لقروض سكنية للمواطنين وذلك لاعادة تفعيل عملها سيما في ضوء الظروف الحالية الصعبة و ١٠٠٠ مليار لقروض الطاقة الشمسية .

في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز وباقي القطاعات:

١) زيادة حوالي٤٧ مليار ل.ل. على مساهمة **هيئة ادارة قطاع البترول** ضمن مشروع **موازنة وزارة الطاقة والمياه** ليصبح الإعتماد حوالي ١٣٥ مليار ل.ل. بعد ان كان حوالي ٨٨ مليار ل.ل. ومن أبرز أسباب الزيادة تعديل التعويضات العائلية لأعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى المرسومين ٢٠٢٤/١٣٦٣٣ و ٢٠٢٤/١٤٣٥٢.

٢) زيادة حوالي ١٣ مليار ل.ل. على مساهمة **هيئة تنظيم قطاع الكهرباء** ضمن مشروع **موازنة وزارة الطاقة والمياه** ليصبح الإعتماد حوالي ١١٣ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٠٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ لإستكمال تجهيز الهيئة وتمكينها من ممارسة مهامها التنظيمية والرقابية بصورة كاملة ما من شأنه أن يدعم عملية إصلاح قطاع الكهرباء في لبنان..

٣) زيادة ٧١,٦ مليار ل.ل. على نبذة **صيانة الأراضي** ضمن مشروع **موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل-المديرية العامة للنقل البري والبحري** ليصبح الإعتماد ٧١,٦٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ٥٠ مليون ل.ل. عام ٢٠٢٦ وذلك لتنفذ اعمال صيانة وتأهيل ضرورية في عدد من مرافىء الصيادين، تشمل صيانة الأرصفة والممرات والمنشآت والتجهيزات المتضررة ومعالجة الأضرار القائمة.

٤) زيادة حوالي ٣١٠٣ مليار ل.ل. على موازنة **مجلس الإنماء والإعمار** لتصبح حوالي ٦٦٢٤ مليار ل.ل للعام ٢٠٢٧ بعد ان كانت حوالي ٣٥٢١ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦. من ضمن هذه الزيادة ٣٠٥٠ مليار ل.ل. على الإعتماد العائد للتمويل المحلي وذلك لدفع المستحقات القديمة لغاية ٢٠٢٤/١٢/٤ استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٠ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٣ بالإضافة الى المصالحات ذات الصلة.

٥) زيادة حوالي ٢٣٢,٦ مليار ل.ل. على مساهمة **تلفزيون لبنان - وزارة الإعلام** ليصبح الإعتماد حوالي ٥٥١,٩ مليار ل.ل. بعد ان كان ٣١٩,٣ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦ وذلك بهدف

إعادة تفعيل دوره وتطوير أدائه بما يساهم في استقطاب المشاهدين، ولا سيما من خلال إنتاج برامج جديدة، وتعزيز العمل على مدار الساعة وتطوير الأرشيف.

٦) زيادة ١١,٥ مليار ل.ل. على مساهمة **المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع - وزارة الإعلام** ليصبح الإعتماد ٢٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ١٣,٥ مليار ل.ل.

٧) زيادة حوالي ١٣١٧ مليار ل.ل. على المساهمة المخصصة **للمديرية العامة للدفاع المدني – وزارة الداخلية والبلديات** لتصبح حوالي ٤٢٣٥ مليار ل.ل. بعد ان كانت حوالي ٢٩١٨ مليار ل.ل. من ضمنها ١٠٠٠ مليار ل.ل. زيادة على مساهمة الرواتب والأجور بهدف تعزيز قدرات الدفاع المدني في ظلّ الظروف الراهنة.

٨) زيادة ٤١٢,٥ مليار ل.ل. على بند مساهمات داخل القطاع العام ضمن موازنة **وزارة الشباب والرياضة** ليصبح الإعتماد ٤٤٧,٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ٣٥ مليار ل.ل. وذلك للمشاريع المشتركة مع البلديات واتحاد البلديات لإقامة مجمعات رياضية وشبابية وكشفية و١٤٩ مليار زيادة ضمن المساهمات الى هيئات لا تتوخى الربح لزوم الجمعيات والإتحادات واللجان الرياضية والشبابية والكشفية ومكافآت الأفراد.

في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا:

١) زيادة حوالي 448.8 مليار ل.ل. على **موازنة وزارة الإتصالات** للعام ٢٠٢٧ لزوم **هيئة أوجيرو** ليصبح الإعتماد الإجمالي حوالي ١٧٤٩٢ مليار ل.ل. مقابل حوالي ١٧٠٤٣ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٦، وقد توزع الإعتماد بين مساهمة للرواتب والأجور(حوالي ٧١٦٠ مليار ل.ل.)، وتجهيزات أخرى (حوالي ٥٠٧٨ مليار ل.ل.) ضمن المديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات ونفقات الصيانة والتشغيل والتأهيل والتوسعة والتحديث (حوالي ٥٢٥٤ مليار ل.ل.) ضمن المديرية العامة للاستثمار وصيانة الإتصالات.

٢) تضمين مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ اعتماد بقيمة ٥٥٢,٥ مليار ل.ل. ضمن نبذة انشاءات اخرى العائد **للمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الإتصالات** بهدف تمويل أعمال توسعة الشبكة الإنتهائية. بالإضافة الى إعتماد بقيمة ١٠ مليار ل.ل. ضمن نبذة دروس

واستشارات ومراقبة مختلفة لتغطية كلفة العقد الإستشاري للإشراف على تنفيذ أعمال التوسعة المذكورة.

٣) لحظ اعتماد بقيمة ٢٢٨,٥ مليار ل.ل. ضمن مشروع موازنة **المديرية العامة لاستثمار وصيانة الاتصالات - وزارة الاتصالات** وذلك على نبذة صيانة اخرى لتسديد نسب صيانة شبكات التوزيع والربط لموزعي خدمات الانترنت.

٤) **لحظ** اعتماد بحدود ٣٦,٦٣ مليار ل.ل. **في مشروع موازنة نفقات وزير دولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي** مقابل حوالي ٢٩,٧٧ مليار كان ملحوظ في موازنة ٢٠٢٦ بهدف تعزيز منظومة الرقمنة في مختلف القطاعات وتطوير البنى التحتية الرقمية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تقديم خدمات أفضل وأكثر شفافية.

وقد بلغت اعتمادات الجزء الثاني "أ" في هذا المشروع حوالي ٥٨٥٦٩,٥ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٧ مقارنة مع ٦٤٤٠٣,٦ مليار ل.ل. لحظ في موازنة العام ٢٠٢٦ ، وقد شكلت نسبة النفقات الاستثمارية المقدرة من إجمالي النفقات العامة حوالي ٩,٣١% في العام ٢٠٢٧ مقارنة مع ١١,٩٦.% في عام ٢٠٢٦، مع العلم انه لم تلحظ أي إعتمادات في الجزء الثاني "ب" العائدة لقوانين البرامج في مشروع الموازنة العامة في حين كان قد لحظ لهذه القوانين اعتماد بقيمة ١٠ مليار ل.ل. في موازنة العام ٢٠٢٦ مليار ل.ل غير أنه لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن نفقات الجزء الثاني لعام ٢٠٢٦ هي فعلياً أقل حيث تم معالجة الخلل السابق المتمثل بلحظ كافة مساعدات الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب العائدة للاعتداءات الاسرائيلية في الجزء الثاني في حين كان يفترض توزيعها ضمن النفقات الجارية أيضاً.

وقد لحظ اعتماد للعام ٢٠٢٧ ضمن موازنة مجلس الإنماء والاعمار عائد للتمويل المحلي الذي يشكل أساساً مساهمة الدولة في المشاريع الممولة خارجياً بما فيها الاستملاكات المنفذة بواسطة مجلس الإنماء والاعمار والغير مشمولة بقانون الاستملاك، والتي تتضمن حالياً كلفة دفع فروقات للمتعهدين الناتجة عن تغير سعر الصرف تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٠ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٣ المتعلق بتقسيط المستحقات وقد تم تضمينها المصالحات أيضاً المندرجة في هذا الاطار، ما أدى إلى زيادة الاعتماد بحدود ٣٠٥٠ مليار ل.ل. ليصبح ٤٢٥٠ مليار ل.ل. بعد أن كان ١٢٠٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٢٦.

كما تضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ تسديد جزء من المتأخرات والمترتبات على الدولة اللبنانية، نذكر منها:

- ✓ تضمين مشروع موازنة وزارة المالية مبلغ ٥٠ مليار ل.ل. لتسديد فوائد عن استرداد الضرائب والرسوم كما كان ملحوظاً في موازنة العام ٢٠٢٦.

- ✓ تضمين مشروع موازنة وزارة المالية مبلغ ١١٥,٣ مليار ل.ل. على نبذة سندات مشاركة خارجية لتسديد الإكتتابات في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية (٢٥,٨ مليار ل.ل.) والبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية (٨٩,٥ مليار ل.ل.).
- ✓ تسديد القسط السنوي لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحيث لحظ اعتماد بقيمة ٣١٢,١ مليار ل.ل.

ب. خدمة الدين وتسديد المترتبات:

لا تعكس الاعتمادات الملحوظة لزوم خدمة الدين العام كلفة الاستحقاقات الاجمالية إذ مازالت منخفضة بسبب نتيجة استمرار تعليق سداد الفوائد المستحقة على سندات الخزينة (Eurobonds) بالعملة الأجنبية منذ العام ٢٠٢١ ولتاريخه لذلك لا تتضمن الاعتمادات ذات الصلة كامل فوائد الديون المترتبة على الدولة اللبنانية بانتظار اعادة هيكلة الدين العام والتفاوض مع الدائنين وإعادة الأمور الى نصابها .

وقد بلغت خدمة الدين العام الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٧ حوالي ١٥٤٣١,٨٢ مليار ل.ل. مقابل ٢٥٩٣٠,٧١ مليار ليرة ملحوظ في موازنة العام ٢٠٢٦ و ٣١٤٨٥,٠٣ مليار لعام ٢٠٢٥ و ١٤٦٤٨,١ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢٤ و ٣٧٧٠ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٢٢ .

وقد بلغت مستحقات الفوائد على سندات الخزينة الداخلية ١٩٥١,٨٢ مليار ل.ل. بعد أن كانت ٨٤٥٤,٥١ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٦ أي بانخفاض قدره ٦٥٠٢,٧ مليار ل.ل. في المقابل انخفضت الفوائد على سندات الخزينة الخارجية والقروض بقيمة ٣٩٩٦,٢ مليار ل.ل. لتصبح ١٣٤٨٠ مليار ل.ل. بعد أن كانت ١٧٤٧٦,١٩ مليار ل.ل. مقدرة في العام ٢٠٢٦.

رسم بياني رقم ٨: خدمة الدين العام في الموازنات العامة

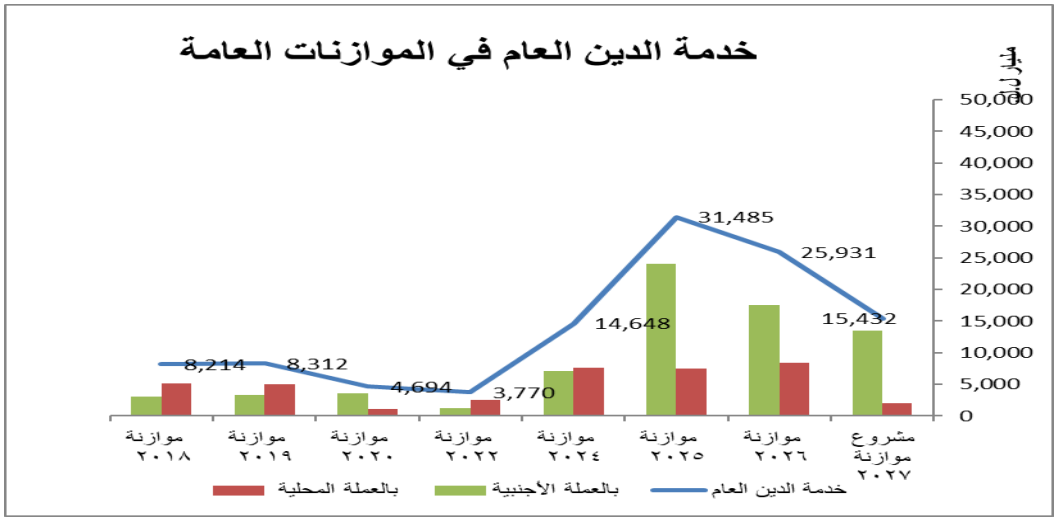

IV. في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٧

في ما يخص مشروع موازنة العام ٢٠٢٧، يبلغ مجموع إيرادات الموازنة المقدرة حوالي ٦٢٨٨٦٨ مليار ل.ل. (نحو ٧ مليارات دولار أميركي، أي ١٦,٥% من الناتج المحلي المتوقع)، مقابل ٥٣٨٤١٦ مليار ل.ل. في قانون موازنة العام ٢٠٢٦، أي بزيادة قدرها ٩٠٤٥٢,٤ مليار ل.ل. (+١٦,٨%)، علماً أن المشروع لا يتضمن أي واردات استثنائية أو قروض. وتتوزع هذه الإيرادات بين إيرادات ضريبية بحوالي ٥٤٠٢٥٦,٧ مليار ل.ل. (٨٥,٩% من المجموع و١٤,١% من الناتج)، وإيرادات غير ضريبية بحوالي ٨٨٦١١,٣ مليار ل.ل. (١٤,١% من المجموع و٢,٣% من الناتج).

أما بالمقارنة مع الإيرادات المقدر تحصيلها للعام ٢٠٢٦ والبالغة نحو ٥٧٩٠٢٢ مليار ل.ل. (١٧,٠% من الناتج)، فتسجّل إيرادات مشروع موازنة ٢٠٢٧ زيادة بنحو ٤٩٨٤٦ مليار ل.ل. (+٨,٦%)، أي بوتيرة أدنى من النمو الإسمي المتوقع للناتج (حوالي ١٢%)، ما يعني تراجعاً طفيفاً في نسبة الإيرادات إلى الناتج من ١٧,٠% إلى ١٦,٥%، ويعكس اعتماد مقاربة متحفظة في التقدير تحدّ من مخاطر عدم تحقق الإيرادات. وتأتي هذه الزيادة بمعظمها من الرسوم الداخلية على السلع والخدمات التي ترتفع بنسبة ١٥,١% لتبلغ ٣٢٩٤٤٨,٢ مليار ل.ل. (٥٢,٤% من مجموع الإيرادات)، بما يعكس تحسن التحصيل وتطور النشاط الاستهلاكي المرتقب. كما ترتفع الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بنسبة ٩,٩% والإيرادات الضريبية الأخرى (رسوم الطابع المالي) بنسبة ٢٩,٤%، والضرائب على الأملاك بنسبة ٢,٦%.

جدول رقم ٥: إيرادات الموازنة حسب الفصول (٢٠٢٤-٢٠٢٧)

مليارل.ل.	محصّل ٢٠٢٤	محصّل ٢٠٢٥	تقديرات ٢٠٢٦	مشروع ٢٠٢٧	التغيرعن ٢٠٢٦
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	٣٥٢٦٢	٧١٢٧٣	٨٥٨٧٨	٨٣.٩٢	%٣,٢-
ضريبة على الأملاك	١٧٨١٨	٣١٤٢٣	٣٣١٩٢	٣٤.٤٨	%٢,٦
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	١٥٧.٧٥	٢٥٩٨٥.	٢٨٦١٣٩	٣٢٩٤٤٨	%١٥,١
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢٨٩١٩	٣٢٩٦٦	٦.٨٨٩	٦٦٩٤٤	%٩,٩
الإيرادات الضريبية الأخرى	١٤٥٦٢	٢.٣٤٠.	٢.٦٥٠.	٢٦٧٢٤	%٢٩,٤
مجموع الإيرادات الضريبية	٢٥٣٦٣٦	٤١٥٨٥٢	٤٨٦٧٤٩	٥٤.٢٥٧	%١١,٠
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك الدولة	٣٧٦١١	٥٨١٨٩	٦٦١٥٠.	٦٢٧٢٣	%٥,٢-
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	١٣١٩٢	١٧١١٥	٢٣٣٦٨	٢٢.٢٢	%٥,٨-
الغرامات والمصادرات	١٦٧	٣٤٢	٣٥٢	٣٦٣	%٣,٠
الإيرادات غير الضريبية المختلفة	١٤٢٨	٢٢٢٦	٢٤.٣	٣٥.٣	%٤٥,٨
مجموع الإيرادات غير الضريبية	٥٢٣٩٨	٧٧٨٧٢	٩٢٢٧٣	٨٨٦١١	%٤,٠-
مجموع إيرادات الموازنة	٣.٦.٣٤	٤٩٣٧٢٤	٥٧٩.٢٢	٦٢٨٨٦٨	%٨,٦
إيرادات الموازنة / الناتج	%١١,٢	%١٥,٤	%١٧,٠	%١٦,٥	٠,٥- نقطة

المصدر: وزارة المالية – نتائج العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ على أساس نقدي وتقديرات العام ٢٠٢٦ ، ومشروع موازنة العام ٢٠٢٧.

رسم بياني رقم ٩: ايرادات الموازنة العامة ٢٠٢٤-٢٠٢٧

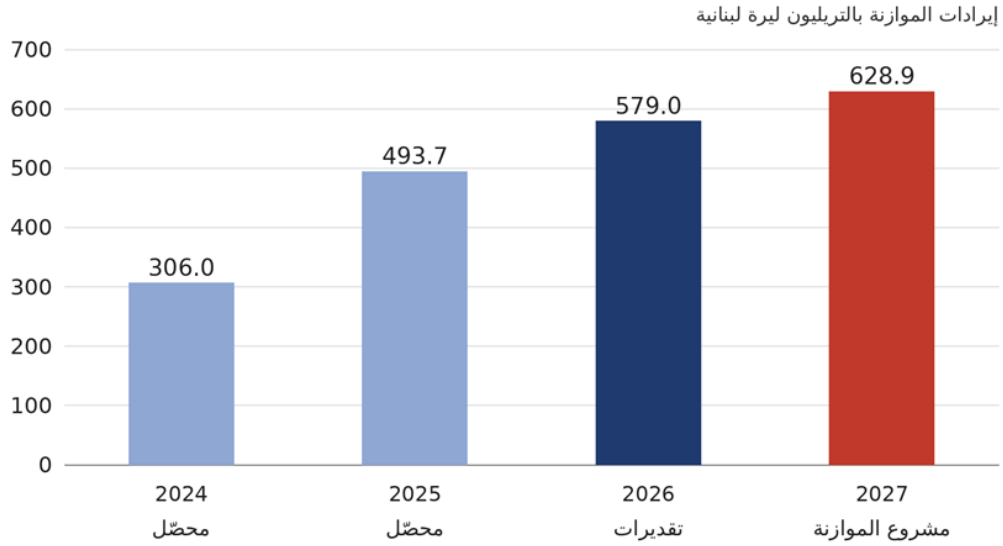

رسم بياني رقم ١٠: مقارنة ايرادات الموازنة العامة ٢٠٢٤-٢٠٢٧

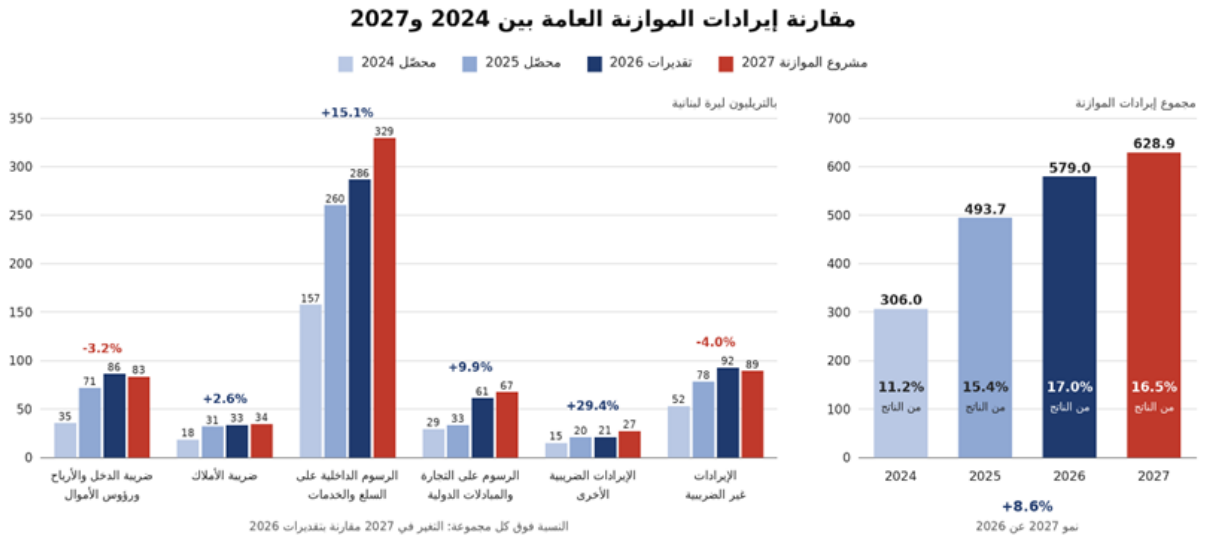

في المقابل، تبقى تقديرات الإيرادات عرضة لجملة من المخاطر ينبغي التنبه لها، أبرزها: احتمال تجدد التوترات الأمنية وما قد يرافقه من تراجع في النشاط الاقتصادي والاستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية وانعكاسها على حركة الاستيراد والاستهلاك وبالتالي سلبًا على التضخم، فضلاً عن احتمال أن يأتي النمو دون الفرضيات المعتمدة، بما ينعكس على القاعدة الضريبية ككل. وتستوجب هذه المخاطر متابعة شهرية دقيقة للتحصيل، وتسريع الإصلاحات في الإدارة الضريبية والجمركية، وربط وتيرة الإنفاق بالتحصيل الفعلي.

وفي الختام،

إن مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٧ يندرج ضمن مسار إصلاحي متكامل تعتزم الحكومة السير فيه على مدى السنوات المقبلة. وهو يشكّل نقطة انطلاق للانتقال من منطق معالجة الآثار والاستجابة للطوارئ، إلى مسار تعافٍ قائم على الإصلاح ومحفّز للنمو.

وانطلاقاً مما تقدّم، نأمل من المجلس النيابي الكريم إيلاء هذا المشروع الأهمية اللازمة ومن

اقشته لاتخاذ القرار المناسب بشأنه ضمن المهل الدستورية، بما يتيح الشروع في تنفيذ الموازنة منذ بداية السنة المالية، وتحقيق الأهداف المرجوّة منها في مواعيدها.

وزير المالية

ياسين جابر